

المناهج النوعية والكمية: قراءة أولية في المنطلقات المعرفية

خالد محمد سليمان*

تمهيد:

تستلحق كل من المناهج التجريبية الكمية، ونظيراتها النوعية أو الكيفية، من منطلقات معرفية متباينة؛ ففي الوقت الذي تعد فيه المناهج الكمية نتاجاً للاتجاه الوضعي، وتطبيقاً للمنهج العلمي التجريبي في بحوث الزراعة، وللنظرية السلوكية في علم النفس، تعد المناهج النوعية ربيبة الاتجاه التأويلي وتطبيقاته في البحوث الاجتماعية والأنثروبولوجية.⁽¹⁾ على هذا الأساس، يغدو من الضروري التعريف بالمنطلقات المعرفية لكل من ذينك الاتجاهين، كأرضية مهمة لتناول أبرز المناهج التي انبثقت عنهما.⁽²⁾ وبطبيعة الحال، ما كان لتلك المناهج التي تولّى الغرب مهام تصنيعها

* مستشار بحثي، مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، الأردن. sulimankh@hotmail.com
يتقدم الباحث بالشكر الجزيل إلى أصدقائه الأعضاء الدكتور فتحي الملكاوي، والأستاذ صادق الخواجا، والدكتور توفيق شومر، والأستاذ عمر نوفل، على إسهاماتهم القيمة التي أثرت البحث وأسهمت في تقديمه إلى القارئ بصورته الراهنة.

(1) الزيرة، زهراء. معايير التقييم في منهج البحث النوعي؛ دعوة للبحث عن الجذور، مستقبل التربية، مج 2، ع 7، 1996، ص 51.

(2) للتعلم في أبعاد مفهوم المنطلقات المعرفية والإحاطة الواسعة بتلك المنطلقات التي تصدر عنها المنهجيات الغربية في مقابل المنطلقات المعرفية الإسلامية، يحسن الرجوع إلى الكتاب القيم الذي حاول العديد من أوراؤه المتميزة تتبع تلك المنطلقات وتبين صيغ انعكاساتها المنهجية والفكرية في كثير من ضروب المعرفة وأشكالها، ونعني هنا الكتاب المعنون: إشكالية التحيز؛ رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، تحرير: عبد الوهاب المسيري، فيرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، جزءان، 1996؛ ط2، ستة أجزاء، 1997، كما يمكن الإفادة من الكتاب الذي صدر توثيقاً لوقائع الحلقة الدراسية المهمة المعنونة: نحو نظام معرفي إسلامي، تحرير: فتحي حسن ملكاوي، عمان: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 2000.

وتروجيها إلا أن تأتي تعبيراً منحازاً عن منطلقات معرفية غربية الهوية والروح؛⁽³⁾ فقد جاءت لتعكس الأصول المرجعية الضابطة والأطر النظرية الموجهة التي يحتكم إليها الغرب في تشكيل نظرتهم إلى الوجود، وفي إضفاء المعاني على موجودات هذا العالم، وهو الأمر الذي لا يمكن إلا أن يتداخل مع قضية وجود الإنسان ذاته، مع ما يتصل بذلك من مسائل جوهرية كثيرة، تتعلق بطبيعة الإنسان في مبتدئه ومآله، والحكمة من وجوده، وحدود إمكاناته، وآفاق معرفته، وعلاقته بالآخرين، وبالكون، وبخالق جل جلاله. وتمارس تلك المنطلقات المعرفية دوراً بالغ التأثير، ليس فيما يتعلق بتحديد طبيعة النتاج المعرفي للإنسان فحسب، وإنما فيما يتصل أيضاً بضروب معاشه وأنماط سعيه في هذه الحياة.

هذا، وفي ضوء توافر الكثير من الكتب التي تناولت مناهج البحث الاجتماعي من جوانب مختلفة؛ فإن عنايتنا لن تتجه إلى التفصيل في ما كفتنا تلك الكتب بثروته، لينصرف جهدنا، في المقابل، إلى تسليط الضوء على جوانب مختلفة تتعلق بتلك المناهج، يندرج بعضها ضمن نطاق البعد المعرفي، الذي قد يتناول مواضيع القصور فيها، أو حدود قدرتها على القياس، أو طرائق توظيفها... الخ، فيما يندرج بعضها الآخر تحت إطار البعد القيمي، بما يتضمنه من مسائل (أخلاقية) يمكن أن تترج بتطبيق تلك المناهج أو تنجم عنها. ومهم هنا التوضيح بأننا لن نغمس في ضوء محدودية الوقت والجال في تتبع مختلف الجوانب المتعلقة بكل من هذين البعدين، مكتفين بإبراز ملامح عامة منهما، يمكن أن تسهم في خدمة أهداف الدراسة وتوضيح أطروحتها الرئيسية، التي تصب في تيار القول: إن انتساب الأدوات المنهجية المهيمنة إلى بيئات ومنطلقات معرفية معينة، من شأنه أن يجعل منها ألعنا ناشزة؛ إذا ما تم إقحامها، دون ضبط أو توليف، وربما إعادة تأليف، على "النوتات" التي تعزفها الجوقات البحثية في بيئات حضارية مغايرة.

(3) أخذت إشكالية التحيز الفكري وما يتعلق بها من قضايا منهجية وعلمية وأخلاقية تستأثر باهتمام متزايد في العقود الأخيرة من جانب الدوائر العلمية العربية والإسلامية، وللوقوف على بعض أبرز الإسهامات والنقاشات المستفيضة التي تصدت لمواجهة تلك الإشكالية والبحث في أصولها وتداعياتها وآليات إنتاجها سيكون من المفيد للغاية الاطلاع على المرجع المهم الذي أشرنا إليه، والمعنون: **إشكالية التحيز؛ رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد**.

أولاً: الاتجاه الوضعي/ الوضعية الجديدة:

يمكن اعتبار الوضعية الجديدة امتداداً لسميتها القديمة، التي استندت إلى إسهامات عدد من رواد الفكر الاجتماعي في القرن التاسع عشر، وفي مقدمتهم: أوجست كونت (1798-1857) وهربيرت سبنسر (1820-1903). وتمثل النظرة إلى العلم بوصفه القابض وحده على زمام الحقيقة العامود الفقري للفلسفة الوضعية. ومفهوم العلم هنا لا يتجاوز حدود العلم الطبيعي، وتشكل هذه الرؤية نقطة الارتكاز الرئيسة التي تنطلق منها الفلسفة الوضعية لتكريس نظرة موحدة لشتى الظواهر: الطبيعية والاجتماعية، كمدخل لإرساء دعائم دراسة المجتمع بصورة علمية، وذلك عن طريق الركون إلى المنهجيات والنتائج التي انتهى إليها العلم الطبيعي.

وتتجسد المرتكزات المعرفية للوضعية الجديدة في عدد من الدعائم، يختزلها (ينقلها) تيماشيف) أحد المنظرين الذين تصدوا لعرض اتجاهات النظرية الاجتماعية المعاصرة ونقدها في ثلاثة أمور: الأول، هو النظر إلى المعرفة بوصفها نتيجة مباشرة أو غير مباشرة لانطباعات الحواس وما قد يستند إليها؛ بحيث ينتفي إمكان الحديث عن وجود حقيقي للشيء ما لم يكن خاضعاً لإدراك الحواس وقابلاً للانعكاس في انطباعاتها. والأمر الثاني هو تبني النزعة الكمية، مما استتبع إضفاء صفة الضرورة على اعتماد العد أو القياس الكمي في سائر مجالات البحوث. أما الأمر الثالث، فهو أن الوضعية تذهب إلى القول بوجود حقيقة موضوعية واحدة منفصلة عن الإنسان، لها قوانينها الطبيعية الثابتة، وأن على الإنسان أن يسعى للتوصل إلى تلك الحقيقة المطلقة عبر استخدام وسائل قياس دقيقة وصارمة أعدت مسبقاً، بالاستناد إلى نظرية أو افتراضات سابقة.⁽⁴⁾

وتجعل المدرسة الوضعية من نفسها هدفاً مستباحاً لكثير من سهام النقد بتركيزها المفرط على النزعة الكمية، وقصرها المعرفة على الموضوعات القابلة للقياس والاختبار، وتأكيداً خضوع حركة المجتمع إلى قوانين فيزيائية ثابتة تجعل الإنسان عاجزاً عن تغيير نظمه الاجتماعية وإعادة تنظيمها تبعاً لإرادته العاقلة وباستبعادها من

(4) أنظر: الزيرة، زهراء. مرجع سابق، ص55.

بجمال المعرفة عدداً هائلاً من الظواهر التي يستحيل قياسها بصورة كمية، متغافلة عن حقيقة عجز تقنيات القياس الحالية عن الإحاطة إلا بعدد محدود للغاية من الظواهر، وعن قصورها، في الوقت ذاته، عن الولوج إلى ما هو خلف السطحي والهامشي والمباشر من تلك الظواهر، أي إلى أعماقها الجوهرية المتوارية، ناهيك عن إسقاط الإرادة الإنسانية من حساباتها، وتقييد التفاعلات الاجتماعية بقوانين فولاذية لا يمكن تغييرها.

وهي، أي الوضعية، تفضي إلى تكريس موقف سلمي من الحياة الاجتماعية؛ إذ لا ترى في هذه الحياة نتاجاً إنسانياً مرتبطاً بإرادة الإنسان، بل تنظر إليها بوصفها واقعاً خارجياً يحتكم إلى قوانين ثابتة، ليس للإنسان إلا الانصياع لها والسعي في أفضل الأحوال للتكيف معها.⁽⁵⁾ وتكتفي الوضعية بوصف الواقع واستقصاء ما ينطق به أساساً لتفسير العالم، وتضع نصب عينها تكريس التعايش مع ذلك الواقع والحفاظ عليه. ومن هنا، يمكن تفهم الدعوات الوضعية المشددة للتعامل مع ظواهر الواقع الاجتماعي كأشياء موضوعية لا يجوز اتخاذ مواقف قيمية تجاهها، في مسعى للحيلولة دون انبعاث تصورات بديلة قد تهدد استقرار تلك الظواهر واستمراريتها.⁽⁶⁾ وفي هذا السياق، لا ندري إذا كان من المجدي التذكير بأن "أوجست كونت" أحد أبرز رواد الفلسفة الوضعية ومنظرها كان "ملحداً متعصباً" يرفض "رفضاً قاطعاً" المعتقد الميتافيزيقي لسيادة الشعب،⁽⁷⁾ بل إنه طرح فكره الوضعي بوصفه الدين الجديد للإنسانية، وهذا ما بدا واضحاً في العنوان الذي اختاره لواحد من أبرز كتبه: البيان العقدي للدين الوضعي (The Catechism of Positive Religion)، الذي يؤكد فيه أن النزعة الإلحادية أرفع مقاماً من سائر الأديان، على اختلاف مصادرها.⁽⁸⁾

(5) كريب، إيان. النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين علوم، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، 1999، ص 318.

(6) عبد المعطي، عبد الباسط. اتجاهات نظرية في علم الاجتماع، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، 1981، ص 185.

(7) ماج، جارلس. المجتمع في العقل، ترجمة: إحسان محمد الحسن، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1990، ص 59-61.

(8) =

تأسيساً على ما تقدم، فإن الموقف الذي تبنته المدرسة الوضعية من المعرفة وطرائق استخلاصها يستتبع بالضرورة ضرب الصفح عن سائر الموضوعات التي تخفق تلك الطرائق في مقاربتها، بل إنكارها، مما يعني رفض الاعتراف بوجود كل ما يتعذر رصده باستخدام القياس والتجريب، بما في ذلك القضايا الأخلاقية والقيمية والغيبية، التي تندرج مقولات الأديان ضمن دائرتها! من جانب آخر، أفضى ذلك الموقف الوضعي المغالي في تحمسه للتجريب والتكسيم والانجراف خلف تقليد العلوم الطبيعية إلى تفتيت الظواهر الاجتماعية إلى شذرات مبعثرة منعزلة، بصورة تطيح، كما يؤكد عالم الاجتماعي الأمريكي الشهير رايت ميلز (1916-1962)، بكل إمكان لفهم تلك الظواهر في ظلال سياقاتها الكلية.⁽⁹⁾

وربما كان هذا مدخلاً ملائماً للحديث عن المنهج التجريبي (الإمبريقي) الذي يعد في صدارة التيارات التي تشتبك في علاقة قرابة حميمة بالفلسفة الوضعية.

ثانياً: المنهج التجريبي:

يتبنى المنهج التجريبي في البحث الاجتماعي المنطلقات المعرفية للاتجاه الوضعي الحديث ويؤكد انتسابه إلى عائلة ذلك الاتجاه؛ إذ يحصر مؤيدوه المعرفة ضمن نطاق ما يمكن رصده عن طريق التجربة المستندة إلى الملاحظة الحسية، ولا يكتفون بالقول بصلاحيّة تطبيق المنهج التجريبي المعتمد في العلوم الطبيعية على نظيراتها الاجتماعية فحسب، بل إنهم يقولون بوجود اقتصار اعتماد الباحثين في سائر العلوم على تلك المناهج التجريبية دون غيرها. وفي السياق ذاته، يُذكر بأن النظرية السلوكية التي أتت عليها حين من الرواج ضمن علم النفس -التي تعد هي الأخرى من إفرازات المدرسة الوضعية- كانت ترتقي إمكان إرجاع سائر ضروب السلوك الإنساني إلى مثيرات أو محفزات طبيعية واجتماعية يمكن تتبعها والتنبؤ بها، باستعمال أدوات القياس الحسي

=Ninian, Smart. *The World's Religion*, Cambridge: Cambridge University Press, 1998, P. 559

(9) ميلز، سي رايت. *الخيال السوسيولوجي*، ترجمة: صالح جواد الكاظم، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، 1987.

والملاحظة التجريبية.⁽¹⁰⁾ ومن المهم القول إن التجريبية قد استطاعت أن تتبوأ مكانة متصدرة ضمن قائمة المنهجيات الاجتماعية، محرزة نجاحاً واضحاً على صعيد تسويق نفسها في الأوساط الأكاديمية العربية، حتى غدت "البضاعة المعرفية" الأكثر رواجاً في الحقل الاجتماعي.⁽¹¹⁾ ولعلنا لا نعيد عن الواقع إذا زعمنا أنها تمثل المدرسة التي تحظى بدعم الأغلبية الساحقة من المشتغلين بالبحث الاجتماعي في الوطن العربي. ولعل في التصفح السريع لمحتويات معظم البحوث التي تنتجها الأوساط البحثية والأكاديمية الأردنية على سبيل المثال، بخصوص القضايا الاجتماعية، ما يدعم ما ذهبنا إليه.⁽¹²⁾

وإذا كنا لا نريد التوقف والتساؤل حول مدى صواب الاستعانة بالمنهج المستوردة بحللها الغربية، كالمنهج التجريبي والسلوكي على سبيل المثال، فإن من الجائز فيما نظن التعرض لعدد من الانتقادات الرئيسة التي يمكن توجيهها إلى تلك المناهج، التي قد تشكل بدورها مسوغاً لإعادة النظر في معالم النهج الذي نختطه على الصعيد البحثي؛ برمته، ومن أساساته.

هذا، وقد وجهت بالفعل للمنهج التجريبي انتقادات عديدة، منها أن هذا المنهج يحاول احتذاء الطرائق البحثية التي توظفها العلوم الطبيعية؛ بحذافيرها، في العلوم الاجتماعية، متغاضياً عن الفروق الشاسعة القائمة بين الجانبين، وأنه لا يفلح في أفضل

(10) هندي، إحسان. "الاتجاهات الرئيسية في مناهج العلوم الاجتماعية"، المعرفة، دمشق، السنة 32، العدد 364، 1994، ص 35. وللوقوف على مناقشة ثرية مستفيضة لمنطلقات الاتجاه الوضعي وعلاقته بمناهج البحث الاجتماعي. إمزيان، محمد. **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية**، فريجينا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991.

(11) لن نتوقف عند مناقشة الأسباب التي أفضت إلى ذبوع التيار الكمي التجريبي في الدوائر الأكاديمية العربية، ولكن نكتفي في هذا الصدد بالإشارة إلى أن من الطبيعي أن يتسرب ذلك التيار إلى حقولنا المعرفية، شأنه شأن سائر البضائع التي درجنا على استيرادها من الغرب، لرواجها هناك، دون أن نتوقف طويلاً للتساؤل حول مدى ملاءمتها لنا!

(12) على سبيل المثال، بالرجوع إلى خمسين رسالة من رسائل الماجستير التي نوقشت في قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية خلال السنوات العشر الأخيرة من القرن العشرين، التي تمثل نسبة مرتفعة من جملة الرسائل التي نوقشت في القسم ذاته، تبين أن الأغلبية العظمى من تلك الرسائل قد اتبع فيها ما يعرف بالمنهج التجريبي (الميداني)، حيث بلغ عدد تلك الرسائل (43) رسالة من مجموع الرسائل. ومن بين (30) بحثاً تعود لثلاثين باحثاً وأكاديمياً عمد الباحث إلى مقابلة معظمهم في سياق دراسة يعدها حول واقع علم الاجتماع في الأردن بلغ عدد البحوث التي قامت بتوظيف المنهج التجريبي (22) بحثاً!

الحالات في أكثر من وصف الوقائع الاجتماعية وتصنيفها، دون أن يحرز نجاحاً في التقدم خطوة أخرى باتجاه تفهمها وتعليلها. كذلك فإن المنهج التجريبي يغالي في عزل الوقائع الاجتماعية وتجزئتها، مما يفقد تلك الوقائع وحدتها، ويبدد إمكانات فهمها ضمن سياقاتها الكلية. وييدي المنهج التجريبي ولعاً مفرطاً بالتكسيم والإحصاء ورصف الأرقام وترسيم الجداول، ما يجعله ينزلق إلى المزيد من تجزئة الوقائع الاجتماعية وتفرغها من المضامين الحقيقية التي تعبر عن دلالاتها وارتباطاتها الفعلية في الواقع الاجتماعي. ثم إن التسليم باقتصار المعرفة على المحسوس والحاض للقياس فيه تسليم ضمني بعبثية الحديث عن كل ما هو خارج النطاق الحسي، ومن شأن ذلك أن يفضي إلى إحداث قطيعة حاسمة بين العلم من جانب، وعالم القيم بأوسع مضامينه من جانب آخر.

ورغبة في المساعدة على تكوين تصور واضح بشأن الخطوط العريضة للإجراءات التي يعمد المنهج التجريبي، في العادة، إلى توظيفها؛ يحسن أن نضرب مثلاً عملياً يوضح الفكرة؛ ولنفترض أننا نود إجراء دراسة استطلاعية تستقصي نظرة طلبة الجامعات في بلد معين إلى المستقبل.

سنواجه في البداية باعتبارات عديدة تفرض نفسها غالباً، كضغط الوقت والنفقات؛ وعليه، فإننا لن نتمكن إلا من اختيار عينة محدودة، ولضمان تمثيلها لسائر طلبة تلك الجامعات فإننا نختار العينة بطريقة عشوائية تكفل تمثيل المجتمع الأصلي أو هذا ما ينبغي فيها وفقاً لمزاعم أنصار الاتجاه الامبريقي، ولنفترض بأن نسبة العينة التي وقع الاختيار عليها تبلغ (10%) من جملة الطلبة الذين يؤلفون مجتمع الدراسة. ولإحراز المزيد من مستوى تمثيل عينة الدراسة لمجتمعها، فقد نقرر، على الأرجح، سحبها بطريقة عشوائية طبقية تراعي اختلاف الخصائص بين أفراد العينة، على اختلاف أماكن وجودهم، كالجنس، والجامعة، والكلية... الخ.

عقب ذلك، نشرع في تطبيق أسلوب معين أو أكثر من أساليب جمع البيانات من العينة المختارة. ونظراً للضخامة النسبية لحجم العينة، وعدم توافر مصادر تمويلية كافية في حالتنا كما هو شأن معظم الحالات فإننا سنكتفي باختيار الاستبيان أداة لجمع البيانات، نظراً لكلفته الزمنية والمادية المعقولة، وقدرته على تغطية عينة واسعة النطاق،

بالقياس إلى وسائل منهجية أخرى، كالمقابلة المعمقة مثلاً. وفي سياق حديثنا عن العينة واختيارها فإن من المفيد أن نستحضر بسرعة جذور فكرة العينات، التي تتصل بصورة أساسية بإشكالية الاستقراء، التي لا مندوحة عن الوقوف عليها، إذا ما كنا نتحدث عن التمكن من تكوين فهم واضح لفكرة العينات وحدود تطبيقها.

ثالثاً: إشكالية الاستقراء:

يشير جورج صليبا في معجمه الفلسفي إلى أن الاستقراء في اللغة ينصرف إلى معنى التتبع، فمن استقرأ أمراً فقد تتبعه للوقوف على أحواله. أما اصطلاحاً فهو الحكم على الكلي لثبوت ذلك الحكم في الجزئي. إنه استدلال صاعد ينطلق من ملاحظة جزئيات تجريبية، صعوداً إلى تكوين قانون كلي عام يطوي تحت جناحيه سائر الحالات المتماثلة، حيثما وجدت، فإذا توافرت الظروف التي لوحظ أنها استوجبت حدوث الظاهرة أمكن التنبؤ بوقوعها. إن الاستقراء في جوهره عملية تعميم للملاحظات التجريبية، وهذا التعميم يركز إلى مبدئين أولهما: قانون العلية، أي أن لكل ظاهرة علة سببتها، بحيث تخضع أحداث الكون للانتظام في تسلسلٍ عليّ؛⁽¹³⁾ وثانيهما قانون اطراد الطبيعة، أي "اتصال الحوادث واستمرارها في الزمن، وانتظام وقوعها، بحيث أن ما كان سيكون."⁽¹⁴⁾

وبينما كان الاستقراء يمثل أحد الأسس الراسخة للعلم الكلاسيكي، فإن النظريات العلمية المعاصرة مثل الكوانتم، والنسبية قد أخذت تتوقف ملياً عند مثل تلك النظرة، مشككة بصحتها. وبطبيعة الحال، فإن من المرجح أن تفضي النظرة الجديدة المسترربية، وما تفرزه من تساؤلات وإجابات مغايرة، إلى ترك بصمات واضحة في العلوم الاجتماعية ومسيرتها. كيف لا وهذه العلوم المسكونة بعقد النقص تعيش منذ قرون على هذه العلوم الطبيعية، وتسعى دائبة لاتباع طرائقها واقتفاء آثارها!

(13) الخولي، يمني. فلسفة العلم في القرن العشرين: الأصول، الحصاد، الآفاق المستقبلية، الكويت: المجلس

الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، 2000، ص 134.

(14) قانصوه، صلاح. فلسفة العلم، بيروت: دار التنوير، 1983، ص 146-147.

والواقع أن هذه الشكوك والتساؤلات حول مدى إمكان انسحاب مبدأ الاستقراء على الحياة الاجتماعية لم تنقطع يوماً، بيد أن النظريات العلمية المعاصرة قد أعطت لتلك الشكوك زخماً جديداً، جعلها تنتقل من حيز الريبة إلى مستوى اليقين المدعم بالشواهد والأدلة القاطعة. فإذا كانت الظواهر الطبيعية نفسها لا تسير، في كثير منها، على وتيرة "الحتمية المنتظمة" التي حاول العلم الكلاسيكي فرضها أساساً لمنهج العلم الحديث، فكيف يمكن تسويق إقحام الظواهر الاجتماعية ضمن أطر "ميكانيكية" تخطط مسارات محددة سلفاً، وكأنها نواميس ثابتة لا يمكن الخروج عنها، مع العلم بأن هذه الظواهر تتداخل فيها عناصر لا يمكن إدراجها، بحال من الأحوال، ضمن دائرة الحتمية والاطراد والضرورة، كالحرية والاختيار والإرادة!

وقد كان لسيادة مبدأ الاستقراء في العلوم الطبيعية ومقابلاتها الاجتماعية انعكاسات حاسمة على المستوى المعرفي والإنساني. وحرى القول إن من الممكن تقبل تلك الانعكاسات وتسويقها في مجال العلوم الطبيعية؛ إذ إن المحتوى المعرفي لتلك العلوم ينصب وفقاً لبعض الرؤى على ظواهر محايدة تخلو من الوعي والإرادة، مما يعني أن محتوياتها المعرفية (فروضها وعناصر نظرياتها) تتمتع بالاستقلال إلى حد بعيد، بحيث لا تسمح للسياقات الثقافية بالتطفل على شؤنها الداخلية الحميمة، مكثفة بمنح تلك السياقات الحق في التفاعل مع نواتجها التطبيقية والتقنية، ومناقشة تداعياتها على الإنسان والمجتمع.⁽¹⁵⁾ وعليه؛ فإن من حق العلوم الطبيعية فيما نتصور أن تتبنى المبادئ المعرفية التي قد تخدمها أكثر من غيرها في وصف الظواهر وتفسيرها، وربما التنبؤ بها والتحكم فيها، وإحراز المزيد من الكشف والإنجازات.

ويجدر بنا أن ننوه هنا مجدداً بأن ثمة بعض الرؤى التي لا تقر بحداية الظواهر في العلوم الطبيعية، وإن خلت من الوعي والإرادة. والمقصود هنا هو أن المحتويات المعرفية لتلك العلوم، بما فيها من فروض ونظريات، لا تنجو من تأثيرات الأنساق الثقافية، فما يراه عالم الطبيعيات في الظاهرة التي يعاينها يتحدد على نحو ما وفق تصوراتها واهتماماته السابقة، التي لا يستبعد أن يكون للسياقات الثقافية ضلع في تحديدها.

(15) الخولي، يمني. مرجع سابق، ص 385.

من جهة أخرى، يمكن القول إن النظريات العلمية المعاصرة التي تدحض صحة مبدأ الاستقراء في الكثير من الحالات والظواهر الطبيعية لم تتمكن من الطعن في صحة ذلك المبدأ في كثير من الحالات والظواهر الأخرى. وربما كانت فكرة "العينات" تعبر بوضوح عن صحة هذا الطرح. فبالاستناد إلى مبدأ الاستقراء الذي يبيح تعميم خصائص الجزء على الكل، فقد بات من الممكن التوصل إلى القطع بأن نقطة دم واحدة تعكس خصائص دم الجسم كله، كما أن الخلية الوراثية الواحدة تختزل السمات الوراثية للكائن الحي برمته... الخ. أما في العلوم الاجتماعية، فالأمر مختلف إلى حد بعيد. وربما لا نجانب الصواب إن قلنا إنه ليس هناك من المسوغات المعقولة ما يتيح استخدام ذلك المبدأ بكل تلك الدرجة من الثقة والتوسع التي نشهدها في استخدامه. ونزعم أن هناك نوعاً من الجرأة والتعسف غير المبررين في الخطوة التي أقدمت عليها العلوم الاجتماعية، عندما عمدت إلى تقليد مبدأ "الاستقراء" ومنحه تلك المكانة الرفيعة في بنيتها المعرفية، بل وجعله أحد أبرز المبادئ التي تعتمد عليها. ويمكن توضيح أبرز العواقب المعرفية والإنسانية الوخيمة التي ترتبت على ذلك بالعودة من جديد إلى فكرة العينات.

فعلى الصعيد المعرفي، يمكن الافتراض بأننا قد ننجح في نفي شبهة التحيز الذاتي إذا ما عمدنا إلى سحب عيناتنا من المجتمعات الإنسانية بطريقة عشوائية، تمنح الفرصة لسائر وحدات مجتمع العينة للظهور فيها، دونما تمييز. غير أننا لن نتمكن من استبعاد مشكلة تجاهل الفروق القائمة بين وحدات المجتمع، التي لا يمكن إسقاطها من حساباتنا. فما ينسحب على زيد، ليس ثمة ما يحتم انسحابه على عمرو، وإن اشتركا في العديد من الخصائص الموضوعية (كالجنس، والعمر، والدين... الخ) التي تتخذ في العادة ذريعة لإسقاط المعلومات المستخلصة من زيد أو عنه على عمرو!

أما اللجوء إلى بسط اليد عند اختيار عينة الدراسة ورفع نسبتها بالقياس إلى المجتمع الكلي، فهو محاولة ملتوية للالتفاف على مشكلتي صدق التمثيل وإمكان التعميم. وكأن هناك افتراضاً بأن العينة الكبيرة تمتلك القدرة على تمثيل مجتمع الدراسة تمثيلاً صادقاً، ومن ثم فإن النتائج المستخلصة بالرجوع إليها صالحة لتعميمها على بقية أفراد المجتمع. إن المشكلة لا تكمن في حجم العينة؛ ففي الولايات المتحدة الأمريكية

مثلاً، تنجح استطلاعات الرأي التي ينفذها بعض مراكز البحوث على عينات ضئيلة للغاية مقارنة بعدد السكان في رصد الاتجاهات المحتملة لنتائج الانتخابات الرئاسية، وبمستويات رفيعة من الدقة المثيرة للدهشة. ونرجح أن المشكلة تتركز في التماذي الجائر في عملية تعميم النتائج التي يمكن الخلوص إليها من عينات محدودة، أياً ما كان حجمها، على مجتمعات بكاملها، دون إتاحة الفرصة للحديث عن التباينات والخصوصيات والتفردات التي ليس لها إلا أن تندمل تحت ركام التعميمات القاطعة.

ونعود إلى مثالنا المضروب، فنشير إلى أننا كثير ما نعجز عن صوغ تساؤلات الدراسة بكثير من العمق والإحاطة، بسبب اعتبارات الزمن والتكلفة، غير أننا قد نسعى إلى تلافي هذه النقيصة، عبر اللجوء إلى العديد من الإجراءات التي تسعى إلى إضفاء طابع الموضوعية والدقة العلمية على عملنا، وهي إجراءات أقرب ما تكون إلى التمويه والتحايل. فقد نلجأ إلى تضمين أداة الدراسة العديد من المتغيرات، التي يفترض فيها أن تزيد من مستوى تحديدنا لخصائص وحدات العينة وتمييزها عن بعضها، من مثل: الديانة، والطبقة الاجتماعية، وترتيب الطالب في الأسرة... الخ، مع أن عناصر عديدة يجري إغفال معظمها في كثير من الحالات واختارها بالجوانب المادية بصورة رئيسة. وقد نلجأ إلى عرض أداة الدراسة (الاستبيان) على "نخبة" من المختصين في موضوع الدراسة، أو من يفترض فيهم أنهم من المختصين، إضافة إلى حساب معاملات الارتباط بين بنود الاستبيان ومدى اتساقه الداخلي، وإجراء الاختبارات القبليّة على عينة صغيرة لحساب الصدق والثبات للاستبيان، ومن ثم تعديله في ضوء ذلك كله.

ونضع الاستبيان موضع التطبيق بعد أن نكون قد وصلنا إلى الاقتناع بصلاحيته؛ عن طريق استغلال السطوة والهيمنة التي تتمتع بها لغة الأرقام للدلالة على الدقة العلمية، مع العلم أن هذا لا يتحقق إلا بصورة سطحية لا يمكنها الولوج إلى أعماق الظاهرة المدروسة؛ نظراً للاعتبارات الزمنية والمادية التي تجعل من الاستبيان أداة بالغة العمومية، وتحول دون اعتناؤه بالتفاصيل الدقيقة. وفي الدراسات ذات العينات الكبيرة نسبياً نضطر إلى الاستعانة بعدد من الأفراد للقيام بعملية جمع البيانات، حيث يجري تدريبهم على تلك العملية. وتشير الملاحظات الناجمة عن خبرة التعامل مع جامعي

البيانات إلى أن ضعف تأهيل هؤلاء وتواضع خبراتهم البحثية يجعل من الصعوبة بمكان الركون إلى قدرة كثير منهم على جمع البيانات بطريقة سليمة.

وبعد الانتهاء من عملية جمع البيانات، يتم تلقيمها إلى الحاسوب، لمعالجتها إحصائياً، وإتقانها بعدد من الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية، وذلك عن طريق الاستعانة بإحدى الرزم الإحصائية الحاسوبية المعروفة. وكلما كانت الأساليب الإحصائية المستخدمة أكثر تعقيداً اكتسبت الدراسة المزيد من القوة، وذلك وفق النظرة المهيمنة في كثير من الأوساط البحثية، التي لا تعترف إلا بلغة الكم والأرقام، وتنتظر إلى تلك اللغة بإجلال يقترب من التقديس!

وفي الوقت الذي نسجل فيه تحفظنا المبدئي على استخدام كثير من الأساليب الإحصائية في العلوم الاجتماعية، التي تقدم إلينا بوصفها قواعد منهجية علمية لا يأتيها الباطل من بين يديها أو من خلفها، ونقول إن الالتزام المتشدد بها، وبما تفرضه من أدوات ومناهج، يشكل الضمانة الوحيدة للانضواء تحت راية ما يسمى "علماء" (16)؛ فإننا نكتفي في هذا المقام بالإشارة إلى أن لكل من الأساليب الإحصائية التي يجري توظيفها في عمليات التحليل اعتبارات خاصة؛ إذ إن لاستخدام كل من تلك الأساليب شروطاً معينة لا يجوز إسقاط أي منها، (17) غير أن التغاضي عن الالتزام بتلك الشروط هو ما يجري بالفعل في عديد من الحالات؛ نتيجة الجهل بها، أو عدم فهمها بطريقة واضحة وصحيحة.

وعقب ذلك، يتم الشروع في إعداد التقرير البحثي، حيث يتم استعراض النتائج التي خلصت إليها الدراسة بطريقة كمية مجدولة تبالغ في رصف الأرقام وعرضها وإبراز الارتباطات الإحصائية القائمة بين المتغيرات المختلفة التي اشتملت عليها الدراسة. ولإضفاء نوع من الرصانة الأكاديمية على البحث، وتجنب اتهامه بالانزلاق

(16) مرقص، نبيل. "ممارسات البحث العلمي الاجتماعي"، في إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، مرجع سابق، ج2، ص 59.

(17) لإحراز المزيد من المعلومات عن تلك الاختبارات والتعرف إلى تفاصيل شروط إجرائها، الأمر الذي يخرج عن نطاق الدراسة الراهنة، يحسن الرجوع إلى الكتب الإحصائية المتخصصة. أنظر على سبيل المثال: عودة، أحمد سليمان؛ الخليلي، خليل يوسف. الإحصاء للباحث في التربية والعلوم الإنسانية، عمان: دار الفكر، 1988.

إلى خندق التجريبية الفجة، فلا بد من تصديره بمقدمة نظرية، تتضمن في العادة استعراضاً سردياً سطحياً لعدد من المفاهيم والاتجاهات الفكرية التي يشتبه في أن لها علاقة بموضوع البحث، دون إحراز نجاح يذكر في توضيح الاتجاه النظري الذي سيتم تبنيه، ومن ثم توظيفه في التعامل مع مفاهيم البحث وتحليل نتائجه!

وبالاستناد إلى أننا اخترنا عينة الدراسة بصورة عشوائية تدعي الموضوعية واستبعاد التحيزات الشخصية؛ فإننا لا نتردد في تعميم النتائج التي استخلصناها من بيانات عينة لا تتجاوز نسبتها عشر المجتمع الكلي!

فيما تقدم، عمدنا إلى تقديم نموذج يتكرر كثيراً في الأبحاث الاجتماعية التي يتم إنجازها في كثير من المؤسسات البحثية حول العالم. وبالتفحص النقدي التحليلي لذلك النموذج فإننا نجد أن من المناسب أن نضيف إلى جملة التحفظات، التي وردت في سياق العرض، تحفظنا المتعلق باختيار العينات في البحوث الاجتماعية، مع ما يتمخض عن تلك المسألة من تعميمات فضفاضة، حيث يرى بعض الباحثين أن الاتجاهات المختلفة في فلسفة العلم أخفقت حتى الآن في إيجاد تبرير عقلائي مقبول لفكرة الاستقرار، وربما استحالة الوصول إلى مبرر لتلك الفكرة المفترضة.⁽¹⁸⁾

فإذا كانت هذه هي الحال فيما يتعلق بالظواهر الطبيعية، فلا نظن أن هناك ما يسوغ الترحيب بمثل ذلك المبدأ في التعامل مع الظواهر الاجتماعية. وإذا سلمنا بأن ما ينسحب على عينة محدودة من أفراد مجتمع ما، ينبغي أن ينسحب على سائر أفراد ذلك المجتمع، فقط لأننا اخترنا أفراد تلك العينة بطريقة غير متحيزة، فإننا نكون بذلك قد تورطنا في العمل على تسطيح الطبيعة الإنسانية وتهميشها، والتعامل مع الكائنات الإنسانية وكأنها آلات مبرمجة سلفاً، لا يفترض فيها القدرة على الخروج عن توقعاتنا الملزمة. مضحين بذلك على مذبح رغبتنا المتعسفة في تعميم نتائجنا، وتبرير تصوراتنا المعرفية بصورة قسرية بحقيقة وجود تباينات عميقة بين الكائنات الإنسانية لا يمكن إغفالها، ومتغاضين عن حقيقة تمتع تلك الكائنات بهامش واسع من الحرية والإرادة،

(18) الخولي، يمني. مرجع سابق، ص 159-161.

يمكنها من الإتيان بسلوك ليس ثمة ما يوجب محاكاته لسلوك الآخرين، كما نفترض ضمناً.

ولارتباط الاختبارات الإحصائية ارتباطاً حميماً بالمنهج التجريبي، حيث تشكل العمود الفقري له في كثير من الحالات؛ نجد أنه من المهم إلقاء نظرة نقدية ولو عجل على الإطار العام الذي تدور في مداره تلك الاختبارات.

رابعاً: الاختبارات الإحصائية والمنهج التجريبي:

كثيرة هي الاختبارات الإحصائية التي توظف في مجال البحث الاجتماعي، وبخاصة فيما يتعلق بالتحقق من صدق الفرضيات المقترحة، أو إيجاد الارتباطات بين المتغيرات المختلفة. وقد باتت تلك الاختبارات تصدر واجهة البحث الاجتماعي في كثير من دول العالم، وربما يعد هذا منسجماً مع سيادة التوجهات الكمية والتجريبية الوضعية في العلم، التي تقتصر على الاهتمام فقط بما هو قابل للقياس والتكميم. تلك التوجهات التي فرضت نفسها بقوة على المستوى العالمي، حتى إن التعريف الوحيد الذي تتبناه منظمة "اليونسكو" لمفهوم "العلم" يذهب إلى حصره في ما هو خاضع للحس والتجربة فحسب.⁽¹⁹⁾ وانطلاقاً من رفعة المكانة التي تحظى بها الاختبارات الإحصائية في المجال البحثي، نجد أن من المناسب التعرض للإطار الذي يحكمها ولو بصورة مقتضبة.

فعلى سبيل المثال، عندما نقول إن هناك ارتباطاً إحصائياً ذا دلالة جوهرية بين متغيرين معينين أحدهما مستقل والآخر تابع، عند مستوى معين من الدلالة، ولنفترض أنه (5.0%)، فإننا نعني هنا أن بإمكاننا القول، وبدرجة مرتفعة من الثقة مقدارها (95.0%)، إننا لم نكن مخطئين في قبول الفرضية التي تنبأها، وهي أن الارتباط بين المتغيرين المعنيين ليس ناجماً عن الصدفة، بل إنه مترتب على طبيعة المتغير المستقل الذي يؤثر في المتغير التابع، في الوقت الذي يمكن أن تكون فيه الفرضية خاطئة بما نسبته (5.0%). فإذا افترضنا أن نتيجة اختبار ما للارتباط الإحصائي قد أفادت بأن هناك

(19) العلواني، طه جابر. "تصدير"، في: إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، ج1، مرجع سابق.

علاقة ذات دلالة إحصائية بين جنس المبحوث ودعمه لقضية معينة، ولنقل إنها قضية الوحدة العربية، عند مستوى دلالة (5.0%)، فهذا يعني أننا نقول، وبدرجة عالية من الثقة، لا تتجاوز إمكانات الخطأ فيها (5.0%) إن موقف الدعم لقضية الوحدة العربية لم يأت بصورة اعتباطية أو بمحض الصدفة، بل إنه جاء مرتكناً بكون المبحوث ذكراً أو أنثى.

وهذا يعني أننا نقيم علاقة لا ندري بم يمكن وصفها بين جنس المبحوث واتجاهه نحو قضية الوحدة. فإذا كانت تلك العلاقة ذات طابع ضروري بين المتغيرين: المستقل (جنس المبحوث)، والتابع (الاتجاه نحو قضية الوحدة)، فهي علاقة سببية، تتضمن القول بأن المتغير التابع، أي الاتجاه نحو قضية الوحدة العربية، ناجم عن المتغير المستقل، أو جنس المبحوث. أما إذا نزعنا سمة الضرورة عن تلك العلاقة، فهذا يعني أنها مجرد علاقة إحصائية تقوم بين المتغيرين، وقد لا تعني شيئاً مهماً، أو شيئاً مفيداً. فقد أكدت الارتباطات الناجمة عن الاختبارات الإحصائية أن هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً بين ارتفاع عدد الجرائم التي ترتكب كل شهر واكتمال القمر بدرّاً!

وإذا افترضنا جدلاً أن طبيعة جنس المبحوث هي أحد العوامل التي أفضت بالفعل إلى تحديد اتجاهه نحو الوحدة العربية، وهذا بطبيعة الحال افتراض عار عن المنطق، فضلاً عن أن مفهوم الطبيعة البشرية مفهوم مختلف عليه، فهناك من يشكك في مجرد إمكان الحديث عن وجود طبيعة بشرية، فما الذي ينبغي علينا أن نستنتجه من تلك النتيجة؟ وما الاستحقاقات العملية التي يمكن أن تتمخض عنها؟ لا نظن أبداً أن بإمكان أحد تقديم إجابات منطقية مقنعة عن تلك التساؤلات!

وقد نجري اختباراً إحصائياً آخر لتحديد أي الجنسين أكثر تأييداً لتلك القضية، فقطالعنا النتائج بأن الإناث أكثر تأييداً من الذكور للوحدة العربية. وهذا يعني أن ميل الإناث إلى تأييد قضية الوحدة العربية أكثر من الذكور راجع إلى اتسامهن بصفة الأنوثة. وإذا سلمنا بهذا جدلاً، فكيف نفسر ذلك؟ هل يمكن عزوه حقاً إلى كونهن إناثاً؟ أم أن هناك العديد من المؤثرات الأخرى تقف بالفعل خلف موقف التأييد ذاك. ويندر أن تكلف الدراسات الامبريقية نفسها عناء التساؤل حولها، لتتشغل في المقابل في وضع افتراضات تسهم في أغلب الأحيان في تشويه معرفتنا بالواقع، والاهتمام في

جولات ميدانية سطحية وتحليلات إحصائية معقدة لدعم تلك الافتراضات، التي قد يمكن رسم كثير منها بالعمق والضخالة المعرفية.

وعقب توقفنا عند الفلسفة الوضعية ومناقشة المناهج الكمية التجريبية التي تبلورت في مدارها، نتناول الاتجاه التفسيري أو التكويني التي يمكن اعتباره الإطار العام الذي انبثقت المناهج النوعية عنه.

خامساً: الاتجاه التأويلي (التفسيري):

ينطلق الاتجاه التأويلي في نظريته إلى الوجود من أن الوقائع المتعددة للوجود الطبيعي تتشكل ضمن سياق التفاعلات الاجتماعية، ولا تتركن تلك الوقائع إلى أية قوانين طبيعية تحكمها. ويأخذ الاتجاه التأويلي على عاتقه ردم الفجوة بين الذات والموضوع، أو بين الإنسان والواقع، وذلك بتأكيد التشابك الحميم بين الباحث وموضوع بحثه، بحيث تغدو نتائج البحث خلقاً إبداعياً ناتجاً عن عملية الاستقصاء التفاعلية بين الباحث والمبحوث. إن على الباحث ألا يكتفي بوصف الواقع كما هو، بل إن عليه أيضاً تأويل ذلك الواقع، وتوظيف جدلية التحليل والنقد بصورة متواصلة، في محاولة منه لتأمين فهم عميق للظاهرة قيد البحث.⁽²⁰⁾

ويمثل مفهوم "المعرفة" بالنسبة للاتجاه التأويلي صرحاً اجتماعياً ينبثق من مساعي الكائنات البشرية للوصول إلى فهم الأشياء وإضفاء المعنى على المثيرات التي تتلقاها أعضاء الحواس. إن طبيعة المعرفة البشرية لا تتأطر ضمن حدود ما تمتد إليه قدرات أعضاء الحواس فقط، بل إنها تتجاوز ذلك إلى ما يعرف ببنى الإدراك، التي يطورها الأفراد كجزء من عمليات التنشئة الاجتماعية التابعة لثقافة معينة ونظام خاص للغة. وعليه؛ فإن ما يمكن النظر إليه على أنه يمثل "معرفة" في أي مجتمع يعتمد على اتفاق أعضاء المجتمع بشأن الظروف التي يمكن في ظلها إلحاق معتقدات أو تفسيرات أو أفكار معينة بعائلة "المعرفة". إن الاتجاه التأويلي يأبى الاعتراف بالوجود الواقعي للمؤسسات الاجتماعية، ويعترض على الزعم بأن هناك واقعاً موضوعياً للشخصية

الإنسانية، فهذه المؤسسات والذات الإنسانية التي تتشيد ضمنها عرضة للتغير طوال الوقت، ولا يمكن اعتبارها متعينة مسبقاً بحال من الأحوال.⁽²¹⁾

ولعل بالإمكان فهم تركيز الاتجاه التأويلي في بعض مذاهبه على الأقل على دراسة كيفية فهم الفرد للعالم المحيط به كما هو، وانصراف جهوده، من ثم، لفهم جَوَانِبِهِ، وخبراته الشخصية، ورؤاه الذاتية. إن الفرد هو المصدر الرئيس للمعلومات، بل إن نوعية البيانات والمعلومات التي يتوجه الباحث إلى تحصيلها تستند إلى المعاني التي يضيفها الفرد على الأهداف التي يتوخى تحقيقها. ومن واجب الباحث أن يعتمد إلى تجميد سائر قناعاته وتحيزاته السابقة؛ متمسكاً بما يمكن تسميته بالحياض العاطفي،⁽²²⁾ ومحاولاً في الوقت ذاته أن يتصرف كما لو كان مجرد "أداة بشرية" لجمع البيانات،⁽²³⁾ الأمر الذي ينسجم مع إصرار إدموند هوسيرل (1859-1938) الأب الشرعي للمنهج الظاهراتي النوعي، على وجوب تخلي مناهج البحث الاجتماعي عن التحيزات والتصورات القبلية للباحثين في معرض سعيهم للتعرف على طبيعة الظواهر التي يدرسونها.

وترتيباً على سعي الاتجاه التأويلي إلى فهم السلوك البشري ضمن سياق زمني وظرفي معين؛ تغدو "النظرية" فيما يذهب إليه ذلك الاتجاه عبارة عن: حملة المعاني التي توفر التبصر والفهم لسلوك الأفراد، وبذلك تتباين النظريات وتعدد بتباين المعاني والمفاهيم التي يتبناها الأفراد.⁽²⁴⁾ وكما أسلفنا، ينطلق الاتجاه التأويلي من تأكيد ضرورة التركيز على الفرد مصدراً رئيساً للبيانات، ومن هنا يأتي اهتمامه المفرط

(21)

Mercer, Jane. *Mercer's Interpretive Paradigm*, <http://www.wizard.ucr.edu>.

(22)

Patton, M.Q. *Qualitative Evaluation and Research Methods*, CA: Sage Publication, 1990, (2nd. ed), P.55.

(23)

Hoepfl, Marie. Choosing Qualitative Research: A Prime for Technology Education Researcher, *Journal of Technology Education*, Vol.9, No.1, 1997, p.4(24) كوهين، لويس؛ مانيون، لورانس. *مناهج البحث في العلوم الاجتماعية والتربوية*، القاهرة: الدار العربية للنشر والتوزيع، 1990، ص 61.

بالرجوع إلى الفرد نفسه، وتأكيد حقه في التعبير عن آرائه، والمشاركة بصورة فعالة في البحث.⁽²⁵⁾

لقد جاءت المناهج النوعية تعبيراً عن التذمر المتزايد من التحيزات التي يكرسها العلم الغربي، المدجج بمفاهيم الوضعية والإمبريقية، لمصلحة المحسوس والمحدود والمقيس والكمي⁽²⁶⁾، في مقابل إهمال النوعي والكيفي والمتجاوز تخوم الحس والتحديد والقياس. وللوهلة الأولى، لا يملك المرء إلا الانحناء تقديراً للنظرة الإنسانية التي يتبناها الاتجاه التأويلي، التي أسهمت في بلورة المنهجيات ذات الطابع النوعي. فخلافاً لما عليه الحال في المناهج الكمية ذات الوجهة الوضعية، التي تنزع ضمناً إلى تجريد الإنسان الذي كثيراً ما يُمسح إلى مجرد "موضوع للبحث" من خصوصيته الإنسانية، والنظر إليه كما لو كان يعادل أية مادة أخرى في الطبيعة، نقول إنه خلافاً لتلك الحال المهمة في المناهج الكمية، نجد المناهج النوعية تقدم نفسها بوصفها المدافع الأمين عن شخصية الإنسان وخصوصيته، بوصف خبراته الحياتية، كما يفهمها هو، وكما تتجلى عبر تعبيراتها وظروفها الطبيعية، تمثل المصدر الرئيس للبيانات البحثية.

غير أن التحرر من الانبهار والانطباع الأول السطحي، والسعي إلى التعمق فيما يبطنه ذلك الاتجاه من افتراضات، وما يتصل بالمناهج المنبثقة عنه من معضلات، قد يدفعنا على أقل تقدير إلى إعادة النظر في موقفنا المنحاز إليه، وإلى التأمل في جذوره ومرجعياته، راجين أن يقودنا ذلك إلى اتخاذ موقف واثق متبصر، لا يسارع إلى تلقي كل وارد معرفي جديد بالتهليل والترحيب، والتسليم له على عواهنه، لنكتشف بعد أمد طويل أن لذلك الوارد سيئاته التي لا تغتفر، ثم يقع على عاتقنا نحن مسؤولية التكفير عنها، وقد لا تتمكن من التطهر من موبقاتها إلا باللجوء إلى الإيمان الأعمى بوارد معرفي آخر، وهكذا دواليك، إلى أن أصبحنا نتخبط في متاهات "منهجية ومعرفية" مجهولة الأبعاد، تتوسع باستمرار!

(25) الزيرة، زهاء. مرجع سابق، ص 72.

(26) المسيري، عبد الوهاب. "قفة التحيز"، في: إشكالية التحيز؛ رؤية معرفية ودعوة للاجتهد، مرجع سابق،

ويتتبع الجذور الفكرية لتلك المناهج النوعية المتسريلة بالإزار التأويلي، نجد قاعدتها تتموضع في ثنايا المشروع "التنويري" الغربي، الذي ينطلق بدوره من مسلمات فضفاضة لا ينقصها الغرور والادعاء. فمن المعروف أن ذلك المشروع قد أضفى على العقل الإنساني إمكانات فذة لا حدود لها، وأسبغ عليه قدرات هائلة، لا تقف به عند مجرد إمطة الثام عن القوانين التي تحكم الكون "المادي"،⁽²⁷⁾ وإنما تمكنه أيضا من كشف حجب سائر أسرار الكون على نحو مطرد غير معهود؛ تمهيدا لغزوه وإخضاعه المطلق للهيمنة البشرية.⁽²⁸⁾ ولعل بالإمكان القول إن المشروع "التنويري" قد أسهم في التأسيس للمذاهب التأويلية التي اقتحمت المجال الفكري الغربي لاحقا، إذ عرف ذلك المشروع محاولات مستفيضة ذات طابع تأويلي للبحث عن "الشفيريات المخفية في الكتاب المقدس"، كما اهتمك ذلك المشروع في جانب منه في السعي إلى تقويض المقدس، وتجريده من البقية الباقية من القداسة التي كان يتمتع بها، بحيث بات المقدس ولنقل إنه النص الديني هنا مصدرا مطعوناً في مصداقيته، التي لطالما حظي بها،⁽²⁹⁾ ومن ثم فقد بات النص عرضة للانفتاح على كل أشكال القراءة والتأويل.

والثابت أن تلك المسلمات "التنويرية" قد عبرت عن نفسها عبر نزعة مغالية توجت الإنسان مركزا للكون، باعتباره سيده المطلق، وربما الإله الجديد له، خلفاً لذلك الإله الذي أعلن نيتشه موته،⁽³⁰⁾ فيما اكتفى غيره بإقصائه عن مسرح الأحداث؛ ليغدو مجرد مراقب حيادي على مقاعد المتفرجين!⁽³¹⁾

ومن المهم هنا التنويه بأن تلك النزعة المغالية في القول بمركزية الإنسان وتقديسه قد كانت تحمل في باطنها بذور تهاويها، ومن ثم تهاوي مفهومها الحوري، أي الإنسان نفسه؛ إذ وضعته ضمن إطار مادي يضمه والطبيعة في بوتقة واحدة. وبما

(27) ويلسون، إدوارد. "وحدة تناسق المعرفة"، ترجمة: حسين بيومي، *الثقافة العالمية*، ع 90، 1998، ص 6.

(28) فهمي، ممدوح. "الانحياز الحضاري الغربي في النماذج الرياضية العددية كمنهج في العلوم الهندسية"، في: *إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد*، مرجع سابق، ج 1، ص 624.

(29) ويلسون، إدوارد. مرجع سابق، ص 12-14.

(30) البازعي، سعد. "ما وراء المنهج: تحيزات النقد الأدبي الغربي"، في: *إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد*، مرجع سابق، ج 1، ص 289.

(31) العطاس، سيد. *مداخلات فلسفية في الإسلام والعلمانية*، ترجمة: محمد طاهر الميساوي، ماليزيا: المعهد العالمي للفكر والحضارة الإسلامية، 2000، ص 43-44.

أن الإنسان في التحليل الأخير هو محض مادة تخضع لما تخضع له سائر مواد الطبيعة من قوانين وأسباب حتمية، ولا تحتكم إلى مرجعيات أو منظومات خارجية متعالية على وجودها؛ فقد تم تسويته بسائر المواد التي تحتويها الطبيعة؛ فهو مجرد آلة من الآلات، أو حيوان اجتماعي تطور عن كائنات أقل تطوراً، أو كائن مشتمت تسيره غرائزه التي لا يملك أن يقاومها، ولا ينبغي له أن يفعل حفاظاً على توازنه النفسي!⁽³²⁾

صحيح أن المناهج النوعية تفرد عناية خاصة لمسألة حرية الإنسان وتفرده وحقه في إبداء آرائه والمشاركة الفاعلة في عملية البحث؛ عن طريق الحوار المعمق؛ وصحيح أن هذه المناهج تمنح لشخصية الباحث الحق في التدخل وتوظيف خلفياته الفكرية والثقافية والروحية والوجدانية، في سياق جمع البيانات وتحليلها وتفسيرها وعرض خلاصاتها،⁽³³⁾ إلا أنها تنتهي، في واقع الأمر، إلى أن تسقط عن الإنسان بشمالتها ما سبق أن أثبتته له يمينها؛ من ناحية القول بحريته وخصوصيته وتفرده. فهي وإن أعطت المجال للفرد للتعبير عن نفسه بانفتاح، وإن أتاحت للباحث هامشاً من إمكان التدخل، فإنها لا تهدف إلا إلى فهم السلوك البشري في زمن معين، ضمن إطار ظروف معينة؛⁽³⁴⁾ أو بعبارة أخرى، تفهم الأفراد المشاركين في البحث؛ بالرجوع إلى تصوراتهم وسلوكهم وتأثير البيئة والمحيط النفسي والاجتماعي والمادي عليهم،⁽³⁵⁾ مما يوحي بأن الفهم، والفهم وحده، قد يكون هو الغاية العليا التي تنشدها تلك المناهج. وإذا انضاف هذا إلى تأكيدها ضرورة عدم تبني الباحث أية رؤية تقويمية مسبقة، ورميها بالكرة في قلب ملعب المبحوث؛ كي يتولى هو بنفسه مهمة تحديد احتياجاته وأولوياته؛ فإنها تكون بذلك قد وضعت المبحوث في مواجهة مباشرة أمام تصوراته واحتياجاته وأولوياته.

(32) المسيري، عبد الوهاب. "فقه التحيز"، في: إشكالية التحيز؛ رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، مرجع سابق، ج1، ص 48-49.

(33) الزيرة، زهاء. مرجع سابق، ص 72.

(34) كوهن، ومانيون. مرجع سابق، ص 61.

(35)

وإذا كنا نفترض جدلاً سلامة مثل هذا التوجه، فإننا لا نستطيع إنكار حقيقة تشكل تلك التصورات والاحتياجات والأولويات ضمن محيط بيئي معين تغذية وسائط تشكيل الوعي أو تزييفه كوسائل الإعلام والإعلان ومؤسسات التربية والتعليم؛ الأمر الذي يجعلنا نتحفظ كثيراً عند الحديث حول قدرة المبحوث في كثير من الحالات على تحديد ما هو أفضل بالنسبة له فعلاً حيال قضايا كثيرة.

وتؤكد المناهج النوعية وجوب حيادية الباحث المطلقة، وعدم انطلاقه من مرجعية معينة، وانصباب جهده إلى محاولة فهم نسق المعاني الداخلية والدلالات التي يتبناها الفرد المنخرط في تشكيل الظاهرة موضع الاهتمام؛ وبهذا تبدو تلك المناهج متأثرة بالتأويلات التي قدمت للنظرية النسبية واقتحمت المجال الاجتماعي، التي جعلت سائر الحقائق بما فيها الحقائق الأخلاقية والدينية خاضعة لتباين منظورات الأفراد وتفاوت الأزمنة والظروف.⁽³⁶⁾

على صعيد آخر، لعل بالإمكان الربط بين وقوف المناهج النوعية عند حدود فهم الظواهر الاجتماعية كما هي دون النزوع إلى إحداث تغييرات جوهرية في مساراتها، واحتفاظها بالمبالغ فيه بالتصورات والرؤى التي يعبر عنها الأفراد؛ بمعزل عن تبنيها أية منطلقات تقويمية أو نقدية لتلك التصورات بمسألة القطيعة المصطنعة التي أحدثها الغرب بين العلم والقيمة؛ حيث تحول الباحث العلمي، سواء في العلوم الطبيعية أو الاجتماعية، إلى ما يسمى بالخبير أو المختص الذي لا تتعدى مهمته العمل على الدراسة "المحايدة لموضوعات" اهتمامه، أو بالأحرى اهتمام المؤسسات التي تمول البحث، وهي مؤسسات لا يمكن الاطمئنان في كثير من الأحوال إلى براءة توجهات وأهداف الكثير منها.⁽³⁷⁾ ويؤكد كثير من منظري عالم ما بعد الحداثة أن الباحث أو الخبير ليس معنياً في أن يصدر أحكاماً تقويمية قيمة، أو أن يدلي بدلوه بشأن ما

(36) روزنبلات، روجر. عصر آينشتاين، ترجمة: عبد السلام رضوان، الثقافة العالمية، الكويت، ع 100، 2000، ص 113-117.

(37) تثبت الباحثة (فرانسيس ستونر سوندرز) في دراستها القيمة المعنونة: "من دفع أجرة الزمار؟" أن المخابرات الأميركية تلعب منذ الحرب العالمية الثانية دوراً بارزاً في تمويل الكثير من مراكز الأبحاث والمنتديات الثقافية في سائر أنحاء العالم؛ بما يخدم المصالح الأمريكية. للتعمق حول هذه المسألة، انظر: Saunders, Frances Stonor. *Who Paid the Piper? The CIA and Cultural Cold War*, London: Grants Books, 1999.

يتوجب عمله أو ينبغي تجنبه، فالقضايا القيمية لا تمت إلى العلم بأدنى صلة، بل إن العلم لا يستحق اسمه هذا إلا إذا تحرر تماماً من أي ضرب من ضروب التقييم أو إسناد الأحكام الخلقية؛ الأمر الذي انتهى بكثير من "الباحثين العلميين" إلى أن يصبحوا مجرد مرتزقة أو سماسرة تحكمهم معايير السوق وحسابات الربح والخسارة، ولا يكثرثون كثيراً بمسألة الاضطلاع بمسؤولياتهم الإنسانية والأخلاقية حيال المجتمع الإنساني!

هذا، وضمن السياق ذاته، يمكن أن نجد صدى للحماس المسرف الذي تبديه المناهج النوعية للتركيز على حرية الإنسان المطلقة في تبني التصورات والأفكار التي تروق له في فضاء ما يعرف بفكر "ما بعد الحداثة"؛ حيث تتعدد الدلالات إلى ما لا نهاية، وتغدو النسبية المطلقة سمة الأشياء، ويستبعد الحديث عن وجود مركز أو سلطة خارجية موثوقة تعطي للأشياء دلالات عميقة راسخة، وللحياة معاني ثابتة ذات مرجعيات صلبة.⁽³⁸⁾

لقد قمنا فيما تقدم بجولة سريعة عرضنا خلالها أبرز معالم الإطار الفكري الذي تدور في فلكه المناهج النوعية، وقبل شروعا في استعراض نقدي سريع لأبرز الأدوات البحثية التي توظف عادة في تلك المناهج، نجد أنه من المهم الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من الكتب التي تتناول مناهج البحث الاجتماعي وطرائقه لا تقيم وزناً يذكر للفروقات الجذرية القائمة بين المناهج الكمية والنوعية. بل تكفي بعرض الأدوات البحثية المنبثقة عن كل من تلك المناهج دون إبراز منطلقاتها الفكرية وافترضاها المضمر، وكأنها ليست أكثر من أدوات حيادية لجمع البيانات، يستطيع الباحث الاختيار من بينها على هواه. والواقع أن الباحث قد يتورط إذا لم يكن واعياً بالتحيزات التي تنطلق منها الأداة، وتلك التي قد تنجم عن استخدامها في تبني مقولات تتعارض مع منطلقاته المعرفية التي يزعم الإيمان بها!

فعلى سبيل المثال، هل يملك الباحث الذي يختار لدراسته عينة محدودة من مجتمع ما مخضعاً أفرادها لاستبيان مقنن قام بتصميمه أن يدعي الإيمان بفكرة الديمقراطية، في الوقت الذي يعتمد فيه على تعميم النتائج التي خلص إليها على سائر أفراد المجتمع

(38) حمودة، عبد العزيز. المرايا المحدبة: من البنيوية إلى التفكيك، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب (سلسلة عالم المعرفة)، 1998، ص 380-384.

المذكور؟! ألا يكون بذلك قد صادر بصورة واعية أو غير واعية على حقوق الأفراد في الاختلاف ومعارضة رأي الأغلبية، وكأنهم -شأنهم في ذلك شأن عناصر أي مادة طبيعية- يتماثلون في خصائصهم واستجاباتهم؛ بحيث أن ما ينطبق على مجموعة معينة منهم لا بد وأن ينسحب بالضرورة على البقية منهم؟! وهل يستطيع باحث مسلم توجهه تعاليم دينه إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يقصر دوره في دراسة ظاهرة ما على ملاحظتها ووصفها ورصدها كما هي، دون أن يتخذ منها موقفاً نقدياً، إلا إذا كان يضرب الصفح عن الامتثال لتعاليم دينه، ويسلم مسبقاً بمقولة تحييد المجال الديني وعزله عن بقية مجالات الحياة؟! ونشير إلى أن هذه النظرة لا تتعارض كما يبدو ظاهرياً مع توجه المناهج النوعية إلى الاهتمام المفرط بتتبع قيم الأفراد واعتبارها أساساً لبناء المعارف والنظريات العلمية؛ إذ إن تتبعها ذاك لا يستند إلى مظلة قيمية تحدد ما هو مرغوب وما هو مرفوض في القيم التي يؤمن بها الأفراد.

سادساً: المنهجيات في البحوث النوعية:

لم تحظ البحوث النوعية بتعريف موحد جامع مانع ينظمها، مثلها في ذلك مثل سائر المفاهيم الاجتماعية، لا بل إن هناك تشوشاً واضحاً يظهر عند الحديث عن تلك البحوث؛ بحيث يصعب القول إن هناك من يزعم امتلاك مصطلح موحد ينهي التنوع السائد في المعاني بتنوع الأفراد، الأمر الذي قد يجعل من البحوث النوعية فضاءً واسعاً لتعدد والثراء، وربما استكشاف عالم متناقض مع ذاته.⁽³⁹⁾ وثمة من يرى أن من الممكن تحديد البحوث النوعية بوصفها البحوث التي تعتمد المقابلات ذات النهاية المفتوحة لاستقصاء اتجاهات وآراء ومشاعر وسلوك الأفراد أو الجماعات وتفهمها.⁽⁴⁰⁾

(39)

Chenail, Roland. Qualitative Research: Central Tendencies and Ranges, *Qualitative Report*, USA, Vol.1, No.4, Fall 1992, P.1.

(40)

إن البحوث النوعية تسعى إلى تقديم أوصاف وتفسيرات للعمليات والتفاعلات الاجتماعية في مواقفها الطبيعية. وفي سياق سعيها لفهم المنظورات التي يتبناها الأفراد تلجأ تلك البحوث إلى التأليف بين ملاحظة هؤلاء، ومقابلتهم. وتحظى الثقافة والمعاني والعمليات بحصة الأسد من اهتمام تلك المناهج، مقارنة بالمتغيرات والنتائج والمخرجات التي تستأثر بحل تركيز البحوث الكمية. وتنحو البحوث النوعية في معظمها منحى استنتاجياً؛ إذ تتخذ من البيانات التي تجمع خلال عملية البحث مادة لتشكيل افتراضاتها ونظرياتها، في محاولة لتجنب الانسياق خلف إطار مرجعي أولي، قد لا يكون هو الحصان الرابع الجدير بالمراهنة عليه لفهم الظاهرة محط الاهتمام.⁽⁴¹⁾

وللبحوث النوعية عموماً جملة من الخطوات الإجرائية التي يحسن الالتزام بها، ويلخصها (لنكولن وجوبا) فيما يلي من خطوات:⁽⁴²⁾

- تحديد بؤرة الاستكشاف: وهذا يتطلب ترسيم حدود الدراسة، وتعيين المعايير المطلوب اعتمادها وتلك التي يمكن استبعادها في سياق جمع البيانات. وكثيراً ما تكون تلك المعايير الأولية عرضة للتعديل والتغيير.

- تحديد الأنموذج البحثي الملائم للتعامل مع بؤرة الاستكشاف، وينبغي على الباحث أن يراعي مدى توافر خصائص الأنموذج المقترح مع الأهداف التي يتوخى البحث تحقيقها.

- تحديد أين ومن سيتم جمع البيانات.

- تحديد المراحل المتعاقبة التي ستم عملية الاستكشاف (البحث) وفقاً لها.

- تحديد الأدوات الإضافية التي قد يتم اللجوء إلى استخدامها لجمع البيانات، هذا بالإضافة إلى الباحث بوصفه "أداة بشرية".

(41)

Crossley, M. & Vulliamy, G. *Qualitative Educational Research in Developing Countries: Current Perspective*, London: Garland, 1997, P.6.

(42)

Lincoln, Y. & Guba, E. *Naturalistic Inquiry*, CA: Sage publication, 1985, P.169.

- وضع خطة لجمع البيانات وتدوين الصيغ المستخلصة. ويتوجب أن يتضمن هذا تحديد الكيفية التي ستكون عليها التساؤلات المفصلة والمحددة للبحث، والكيفية التي ستحكم عملية استخلاص البيانات الصادقة أو الموثوقة.
- تحديد الإجراءات التي سيتم توظيفها لتحليل البيانات.
- وضع خطة بالجوانب التنفيذية والتجهيزية لجمع البيانات، بما يشمل على وضع مخطط زمني وتنظيمي وتمويلي.
- وضع خطة توضح السبل التي ستستخدم لتحديد المصادقية أو الموثوقية.⁽⁴³⁾

ويحذر هنا التنبيه بأن الخطوات السالفة المقترح اعتمادها في البحوث النوعية لا تمثل أكثر من مؤشرات توجيهية يحسن بالباحث الالتفات إليها، ولا تتعارض مع ما تؤكد تلك البحوث من ضرورة عدم التزام الباحثين بقواعد منهجية صارمة "مفبركة" مسبقاً، أو السعي إلى التحلي بالرصانة والمحافظة المهيمنة في الأوساط الأكاديمية التقليدية⁽⁴⁴⁾، التي كثيراً ما تفضي إلى خلق الحواجز المصطنعة التي تحول دون تمكن الباحث من إحراز فهم حقيقي للظواهر موضع الاهتمام.

وبعد أن قمنا بحولة في الدروب المعرفية للبحوث النوعية سينصرف تركيزنا فيما يلي إلى التوقف عند أبرز المناهج أو المداخل المنهجية المستخدمة في تلك البحوث:

1. نبدأ بالملاحظة بالمشراكة، التي تحظى بمكانة مرموقة في مضمار البحوث النوعية، فنقول: إنها تعبر عن ممارسة بحثية قوامها الانغماس في أنشطة الجماعة قيد الاهتمام، دون التصريح في معظم الحالات بهوية الباحث؛ خشية التأثير في تلقائية

(43) نظراً لاختلاف المنطلقات الفكرية والفلسفية للبحوث النوعية عن مثيلاتها الكمية، فقد كان من الطبيعي أن تختلف دلالات ومؤشرات مفهوم الصدق أو الموثوقية في الجانبين إلى حد بعيد، وللوقوف على طبيعة تلك الاختلافات والتعرف إلى الإسهامات والاجتهادات المختلفة المتعلقة بتلك المسألة، انظر:

Winter, Glyn. A Comparative Discussion of the Notion of "Validity" in Qualitative and Quantitative Research. *The Qualitative Report*. Volume 4. Numbers 3&4. March, 2000.

(44) انظر:

Qualitative Social Science Research Methodology, P.1,
<http://faculty.ncwc.edu/toconnor/3081ect09.htm/>

تفاعل أفراد تلك الجماعة. وبطبيعة الحال، فإن الباحث لا ينبغي أن يشعر بتأنيب الضمير لقيامه بخداع الجماعة التي يستهدفها بدراسته، عن طريق التظاهر بالانتماء إليها؛ فالتطفل على خصوصيات الآخرين واستباحة التلصص على أمورهم الحميمة ليس أمراً منكراً، إذا كانت خدمة العلم هي الهدف النبيل الذي يطمح الباحث إلى إحرازه. وما الضير في ذلك إذا كانت الغاية تبرر الوسيلة، وإذا كانت القيم الأخلاقية قد أقصيت خارج نطاق اللعبة، وغدت مجرد شعارات رنانة لا يتم استحضارها إلا إذا اقتضت المنفعة ذلك!

من زاوية أخرى، على الباحث في سياق ملاحظته "ألا ينفّر أو يشمئز من سلوك الجماعة موضع الدراسة"، بل ربما كان من المهم أن "يشاطرها أداء ممارساتها وطقوسها"؛ حتى يتمكن من فهمها بعمق! ويحذر الباحث أن يحافظ على وضعية متوازنة إزاء الجماعة؛ بحيث لا ينأى بنفسه بعيداً عن معايشة تجاربها، ولا ينتهي، في المقابل، إلى الاندماج الكلي فيها. وقد درج استعمال أسلوب الملاحظة بالمشاركة، الذي قد يستنزف في بعض الحالات سنوات طويلة من البحث، في دراسة "العصابات، والجماعات المتطرفة، وبائعات الهوى، وتجار المخدرات!"⁽⁴⁵⁾ فكل شيء مباح، ولكل فرد أو جماعة قيم ورموز وأخلاقيات خاصة، ليس لأحد انتقادها أو شجبها، فنحن في زمان النسبية المنفلتة من كل ضابط، والنسبية تجثم بظلالها القائمة فوق كل شيء، وصرخات المناذاة بتعددية المعاني ونسبيتها هي التي تصم الآذان!⁽⁴⁶⁾

باستعراض السطور السابقة؛ تبدو القيم مجدداً وكأنها من سقط المتاع؛ إذ أن على الباحث ألا يتخذ أي موقف نقدي تقويمي حيال موضوع دراسته، أياً ما يكون ذلك الموضوع، وأياً ما تكون درجة تعارضه مع الثوابت والأعراف الأخلاقية، التي أصبح مجرد استذكارها لغواً ميتافيزيقياً لا طائل منه. وكما يظهر، فإن على الباحث ألا يتحرج من الإتيان بما يأتي به بقية أفراد الجماعة من أفعال! وأنى للباحث "الحقيقي"

(45)

Qualitative Social Science Research methodology, op. cit. p.2.

(46) يتيم، عبد الله. "الفكر الأنثروبولوجي لكلود ليفي شتراوس: بين ظروف إنتاجه وأشكال تلقيه"، عالم الفكر، الكويت، مج 25، ع 2، 1996، ص 144.

أن يقف على كنه ظاهرة ما، كظاهرة تعاطي المخدرات مثلاً، إلا إذا حلّق بنفسه في عوالم الوهم والتهيه التي يختبرها المتعاطون أنفسهم!

لا نريد أن ننزلق إلى مدارج الوعظ الأخلاقي، فالعلم كما تم تسويقه لنا لا يحتمل الوعظ ولا يحفل بالأخلاق، بيد أن من حقنا أن نتساءل: هل ثمة ما هو أخطر من إيقاع الطلاق بين العلم والقيمة؛ بحيث تغدو الجماعات المنحرفة، والمشكلات الاجتماعية عموماً، مجرد موضوعات بحثية تستقطب الاهتمام السطحي للباحثين بها، وليس في مقصدهم إلا السعي إلى فهمها، بعد أن فقدوا الحق في مجرد اتخاذ موقف نقدي منها، ودع عنك الحديث عن تغييرها؟! ألا ينحدر الباحث بوضعيته تلك إلى مواقع الانتهازية والابتذال، فضلاً عن الافتقار إلى الرسالة الإصلاحية السامية التي ينبغي أن يحملها؟! من الثابت أن الباحث يخضع، غالباً، في تحديد عديد من المسائل الأساسية المتعلقة بالبحث لإملاءات الجهات المسؤولة عن التمويل؛ الأمر الذي قد يبدد إمكانات الحديث عن الباحث المفكر صاحب القضية والرؤية، ويجعلنا بصدد الحديث عما يمكن تسميته بالباحث الموظف،⁽⁴⁷⁾ الذي يتركز همه الأساسي، وربما الوحيد، في جمع البيانات المطلوبة لدراسته، متوسلاً في ذلك كل وسيلة ممكنة من سلسلة الوسائل التي درج الباحثون على استعمالها في البحوث النوعية.

وقد يعترض معترض فيقول: إن من التحني اتهام الباحث النوعي بالانتهازية والسعي إلى استغلال مصادر معلوماته البشرية لمجرد جمع البيانات؛ إذ إنه ينطلق في دراسة تلك الخبرات والاحتياجات وصور المعاناة من منطلق الرغبة في تكوين صورة واضحة متفهمة لتلك الخبرات والاحتياجات والصور؛ تمهيداً لنقلها إلى أولى الأمر وصناع القرار الذين يسعهم الإسهام في مد يد العون.

وبكثير من حسن النية، ربما نجد في ذلك الاعتراض قدراً من الصحة، بيد أن ذلك لا ينفي حقيقة تخلي الباحث عن دوره الريادي المنشود، وقناعته بدور باهت يمكن أن تلعبه آلة تصوير صماء، ولا يتعدى في أفضل الأحوال دور النذير الذي يحاول تنبيه أولى الأمر إلى ظواهر الاعتلال والاختلال في المجتمع، وكأن هؤلاء لا يرون تلك

(47) حنفي، حسن. "موقفنا الحضاري"، المستقبل العربي، بيروت، س 18، ع 76، 1985، ص 72.

الظواهر التي تصنع نظر المراقب العادي بوضوحها الصارخ، وكأنهم بحاجة إلى من يذكرهم بوجودها!

من هذا المنطلق، يمكن النظر إلى الدراسات النوعية التي بدأت تتسرب إلى المجال البحثي في مجتمعاتنا العربية حول قضايا تتعلق بالمشكلات الاجتماعية، زاعمة أنها أقدر من نظيراتها الكمية على تقديم فهم عميق لتلك القضايا وأبعادها. وقد يكون هذا صحيحاً، إلا أن تلك الدراسات لا تقدم، في الغالب، إضافة معرفية يعتد بها. فهل نحن، مثلاً، بحاجة حقاً إلى دراسة تجربنا أن للفقر -الذي كاد أن يكون كفراً- مساوئه الجسيمة على المجتمع في شتى المجالات؟! وهل نحن بحاجة حقاً إلى دراسة تجربنا بأن هناك وجوداً فعلياً لظاهرة عمالة الأطفال في المجتمع، ونحن نرى المئات منهم، في الورش، أو في الشوارع؛ يتقافزون بمعروضاتهم بين الحافلات، أو يفترون الأرضية ووجوههم تطفح بالئوس والمعاناة؟! وهل نحتاج حقاً إلى دراسة تجربنا بأن أولئك الأطفال يتعرضون لأبلغ صور الإساءة النفسية والاجتماعية في سياق جريهم خلف القروش القليلة التي يحصلونها مغموسة بالذلل والهوان؟!

لقد بات الباحث الاجتماعي في عرف بعض مذاهب البحث النوعي مطالباً بأن يكون مجرد مصور صحفي صامت، يتحين الفرص لالتقاء المشاهد الأكثر فائدة لخدمة دراسته، دون أن يتوقف طويلاً عند التفكير بإمكانات إسهامه المباشر في التخفيف من بشاعة تلك المشاهد. وهذا يذكرنا بتلك الصورة التي التقطها أحد المصورين خلال المجاعة التي اجتاحت السودان عام (1994)، التي تصور طائراً كاسراً يترقب خروج الأنفاس الأخيرة لطفل يحتضر جوعاً، ولا يبعد عنه أكثر من خطوات قليلة. وبالمناسبة، حظيت تلك الصورة "الفريدة" بجائزة بولتزر الشهيرة لتلك السنة!

في الفقرات القليلة الماضية، شهدنا وقائع حملة شعواء تم شنّها على ما يمكن اعتباره نزوعاً من الاتجاه النوعي إلى تجريد باحثيه من مسؤولياتهم الأخلاقية تجاه مجتمعاتهم. إلا أن تلك الحملة قد تجابه بحملة مقابلة تنكر أن ينسحب مثل ذلك النزوع على سائر طوائف الاتجاه النوعي. وذلك بالانطلاق مما يمكن تسميتها بطائفة البحوث بالمشاركة بتشعباتها العديدة، التي تؤكد وجوب تضافر جهود الباحث والمبحث منذ اللحظة الأولى للشروع في البحث، وانخراطهما معاً في تفاعل إنساني

ومعرفي حميم يتخذ من خدمة أهداف المبحوث وتحقيق تطلعاته غايته المركزية. والواقع هو أن ذلك التوجه "الإنساني" الذي تعكسه تلك الطائفة من البحوث قد يكون جديراً بإثارة الإعجاب والحماس، غير أن هذا لا يعني خلوها من الثغرات والفجوات، التي تتصل في الأساس بمرجعياتها الفكرية النظرية، التي تتخذ من الفكر ما بعد الحدائي مصدراً مهماً من مصادر إلهامها، بكل ما يرتبط بذلك الفكر من إشكاليات وهنات، تم التعرض لبعض منها في سياقات مختلفة من الدراسة.⁽⁴⁸⁾

وقبل أن نسترسل في عرض المزيد من الأدوات المنهجية النوعية، ربما كان من المفيد الإشارة إلى أن المرء لا يحتاج لتحشم عناء يذكر لإثبات انتساب جذور تلك الأداة، أي الملاحظة بالمشاركة وغيرها العديد من الأدوات النوعية بوجه عام إلى عائلة علم الإناسة "الأنثروبولوجيا"، الذي لا يخفى على أحد ولادته في أحضان المشاريع الاستعمارية ونشأته في أكناف مؤامراتها!

2. ونأتي إلى المقاربة الإثنوغرافية التي استمدت أيضاً من حقل "الأنثروبولوجيا"،⁽⁴⁹⁾ وهي تتمحور حول وصف الثقافة أو طرائق الحياة كما تنعكس في أفعال أصحابها،⁽⁵⁰⁾ والاعتناء بدراسة الجوانب الظاهرة والباطنة لتلك الثقافة⁽⁵¹⁾، محاولة فهم العلاقة بين السلوك والثقافة.⁽⁵²⁾ فهو إذن مدخل لا يتعد كثيراً في

(48) بالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي يسندھا البعض إلى ما يعرف ببحوث المشاركة، وفي ضوء تشعبها وتعدد تجلياتها؛ قد يكون من المجدي إفراد ورقة خاصة بها، إذا ما توافرت الإمكانيات لذلك مستقبلاً.

(49) من الثابت أن الأنثروبولوجيا قد ارتبطت في نشأتها وتطورها بعلاقة وثيقة بالدوائر الاستعمارية الغربية، وهناك العديد من الدراسات التي تصدت لمناقشة هذه القضية بصورة مباشرة. أنظر على سبيل المثال: لكلرك، جيرار. *الأنثروبولوجيا والاستعمار*، ترجمة: جورج كتورة، بيروت: معهد الإنماء العربي، 1982.

(50)

Qualitative Approaches, P.1, <http://trochim.human.cornell.edu/kb/qualapp.htm>

(51)

Spradley, J. *Participant Observation*, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1980, p.8.

(52)

Motteram, Gary. *Changing the Research Paradigm: Qualitative Research, Methodology and the Call Classroom*, <http://www.man.ac.uk/langlit/centre/worldcall.htm>.

منطلقاته عن أجواء مدخل الملاحظة بالمشاركة، بل إن هناك من يعتبره إطاراً منهجياً واسعاً يتضمن ذلك المدخل في ثناياه.⁽⁵³⁾

بيد أن ذلك لا يعني اتفاق الأقوال حول طبيعة الدور الذي يمكن للملاحظ في البحث الإثنوغرافي أن يلعبه. فبينما يذهب البعض إلى ضرورة الخراط الباحث بصورة حميمة في أنشطة الجماعة المدروسة، ثمّة من يرى أن عليه أن يحتفظ بمسافة تفصله عن الخوض مع أفراد تلك الجماعة فيما يخوضون فيه من ممارسات وأنشطة، ليس انتقاصاً من شأن تلك الممارسات والأنشطة، بل سعيّاً إلى تمكين الباحث من رصد موضوع دراسته بأدق تفاصيله ومعالمه، ودون أن يكون بدوره موضعاً للملاحظة؛⁽⁵⁴⁾ الأمر الذي قد ينقلنا إلى المفردات والمفاهيم السائدة في الأجواء الاستخبارية، وقد يسوغ لنا النظر إلى تلك المقاربة بوصفها وسيلة "جاسوسية" بامتياز!

3. ولا يختلف المدخل التصويري (الفوتوغرافي) عن سابقه في التوجه، إلا في استفادته من التقنيات الفنية الحديثة المتعلقة بالتصوير والتسجيل في رصد الظواهر التي يجري بحثها، ولتوفير الفرصة لملاحظة الموقف مرة بعد أخرى، وذلك إمعاناً في الدقة؛ ومحاولة من الباحث أن لا يغادر صغيرة ولا كبيرة تتعلق بالظاهرة موضع الدراسة إلا أحصاها؛⁽⁵⁵⁾ الأمر الذي يجعلنا نستذكر الحاجة الماسة إلى الضوابط الأخلاقية التي من شأنها تنظيم عمليات توظيف التقانات العلمية المختلفة.

4. أما المدخل الذي يعرف بمنهجية النظام الاجتماعي (الإثنوميثودولوجي) فيشكل منهجية تخطط لنفسها مساراً مغايراً بعض الشيء للمسارات التي تخططها مثيلاتها من المنهجيات النوعية. فهي تبدي عناية مكثفة بدراسة المعرفة الناجمة عن الفهم المشترك (Commonsense) لدى الأفراد، وذلك عن طريق توجيه الباحثين إلى الإقدام على اختراقات بسيطة للأعراف وطرائق التفكير والسلوك الشائعة؛ بقصد

(53)

Qualitative Approaches, op. Cit. P.1.

(54)

Qualitative Social Science Research Methodology, op. Cit. P.2.

(55)

Qualitative Social Science Research Methodology, Ibid, P.3.

رصد استجابات الأفراد حيال تلك الاختراقات، وتعرف السبل التي يلجئون إليها في معرض سعيهم للمحافظة على الضوابط والحدود الثقافية.⁽⁵⁶⁾ وربما كانت تلك المنهجية هي الأساس لما يعرف اليوم ببرامج "الكاميرا الخفية" التي تعرضها المحطات التلفزيونية لتسليية المشاهدين، التي تقوم على فكرة تدبير مقالب "بريئة" للأفراد، بقصد استفزازهم ومراقبة ردود أفعالهم. وبطبيعة الحال، ليس ثمة ما يحول دون استغلال الناس وخداعهم؛ ما زال الهدف نبيلًا في الحالتين: خدمة العلم هنا، وإمتاع الجمهور هناك!

ويمكن إيجاد ما يوحى بالتشابه بين منهجية النظام الاجتماعي من جانب، وملح بارز من ملامح الفكر ما بعد الحداثي من جانب آخر. ويتمثل ملح التشابه المفترض في نزوع كل من الجانبين إلى الطعن في إمكان وجود مرجعيات وثوابت واحدة محددة؛ إذ تتبنى تلك المنهجية كما هي الحال بالنسبة للفكر ما بعد الحداثي رؤية موعلة في التشكيك والهاملية، ففي الوقت الذي تقر فيه بأن النظام الاجتماعي ينشأ بفعل المعرفة المتولدة عن جهود أفراد متعددين يحملون خبرات متباينة فإنها تشكك في ثبات تلك المعرفة، بل إن هذه الأخيرة ليست أكثر من شيء نسبي يتشكل في أثناء كل عملية تفاعل جديدة. ويبدو أن هذا الموقف العدمي الذي يفضي في واقع الأمر إلى زلزلة دعائم أي نظام اجتماعي، وجعله مجرد اختلاقات يتواطأ الأفراد عليها خلال تفاعلهم قد أثار حفيظة كثير من علماء الاجتماع في الجامعات الأمريكية والبريطانية في بدايات عقد السبعينيات من القرن المنصرم؛ الأمر الذي ترجم بتخلي العديد من تلك الجامعات عن خدمات أساتذتها الذين يروجون تلك الرؤية المرتابة للعالم!⁽⁵⁷⁾

وقد تفرعت منهجية النظام الاجتماعي في الأصل عن المنهجية الظاهرية (الفينومينولوجية) التي جاءت لتقدح في النزعة الوضعية ومحاولاتها اعتبار العلوم الطبيعية أنموذجاً ينبغي للعلوم الاجتماعية محاكاته، وساعية إلى تكريس منهج جديد يتيح وصف الظواهر والأشياء في عالم الحياة اليومية وفي مواقفها الطبيعية، كما تترأى

(56)

Qualitative Social Science Research Methodology, Ibid, P.3.

(57) كريپ، إيان. مرجع سابق، ص 156.

لنا عبر وعينا لها. والظاهراتية لا تعترف بوجود موضوعي للواقع مستقلاً عن الأفراد، بل إنه لا يشكل في التحليل الأخير إلا حصيلة نشاطهم التفاعلي، بما يتضمنه من تأويلات ومقاصد.⁽⁵⁸⁾

وللواقع الاجتماعي، كما يذهب عالم الاجتماع ألفرد شوتز (1899-1955)، الذي نقلت إسهاماته الفكر الظاهراتي من حيز الفلسفة إلى ساحة علم الاجتماع، مجالات مختلفة يعبر كل منها عن كيان مستقل من الوجود، وتشكيلة واضحة محددة من المعاني والرموز، كما هي الحال بالنسبة للمجال العلمي أو الفني أو الديني... الخ. مما يعني أن لكل من تلك المجالات حيزاً خاصاً من المعاني، التي لا تتطابق مع مثيلاتها في بقية المجالات، وتأتي في الوقت ذاته أن يحل بعضها مكان بعضها الآخر.

اعتماداً على ما تقدم، فإن الظاهراتية تقوم بتبني أفكار نجد ما يضاهاها في الفكر ما بعد الحداثي، وذلك بنفيها إمكان احتكام المجتمع بسائر أنساقه ومجالات الحياة فيه إلى مرجعية مركزية واحدة، وتأكيداً، في المقابل، فكرة تعدد المرجعيات بلا انتهاء، بحيث يدور كل نسق اجتماعي أو مجال حياتي وربما ينسحب هذا على الأفراد لاحقاً ضمن مدار من المعاني المحددة الخاصة به. وهذا ينسجم مع القول بالنسبية المطلقة، أو القول بانفصال العلم عن القيمة، والدين عن الدولة، والسياسة والاقتصاد عن الأخلاق... الخ.

5. ومن المنهجيات النوعية الأخرى المدخل الذي يسمى بقياس العلاقات الاجتماعية (السوسيومتري)، وهو يسعى بدوره إلى تحديد المسافة الاجتماعية بين أفراد الجماعة، أو عبارات أكثر تحديداً، تقدير مستوى تجاذب أو تنافر أفراد الجماعة تجاه بعضهم بعضاً من جهة، وتجاه بنية الجماعة ذاتها، من جهة أخرى. ويتم عملية القياس تلك عن طريق الطلب من كل عضو من أعضاء الجماعة تحديد نظرائه الذين يروقون له ويفضل العمل أو اللعب أو التعاون معهم، وكذلك تعيين الذين يقفون في الجانب الآخر من تفضيلاته، مترتبين حسب درجة التفضيل أو النفور.⁽⁵⁹⁾ ويقتصر

(58) الحسيني، السيد. "الاتجاهات الفينومينولوجية الحديثة في علم الاجتماع: تحليل نقدي"، عالم الفكر، الكويت،

مج 25، ع 2، 1996، ص 75-81.

(59) =

اهتمام مقياس العلاقات الاجتماعية على التعرف إلى الأعضاء الذين يحظون بالشعبية في الجماعة، ونظرائهم الذين ينفض عنهم أندادهم، دون الاكتراث بتتبع الأسباب التي أفضت إلى تقبل أولئك والنفور من هؤلاء، الأمر الذي يجعل من عملية الاستناد إلى نتائج ذلك المقياس في محاولة إعادة تشكيل بنية الجماعة أو تعديل أدوار بعض عناصرها أمراً محفوفاً بالمخاطر والتحفظات، ويسم تلك النتائج بأنها لا تعدو كونها مجرد صورة تقريبية وفجة للاتجاهات والأجواء الاجتماعية السائدة في الجماعة، فضلاً عن كونها صورة وصفية آنية لا تعكس إلا الوضع الراهن لتلك الأجواء.⁽⁶⁰⁾

ويغفل مقياس العلاقات الاجتماعية تحري الأسباب التي تكمن خلف وقوف أعضاء المجموعة موقفاً إيجابياً أو سلبياً من هذا العضو أو ذاك، متورطاً في استبعاد الجانب القيمي، بدلالاته الأخلاقية، من حساباته. وكأن واجب الباحث لا ينبغي أن يتعدى في أي حالة من الأحوال استقصاء أعراض الظواهر والمشكلات، دون السعي إلى التقدم خطوة أخرى على طريق محاولة فهمها بصورة عميقة جدية، عن طريق التنقيب في بواطنها وسبر أغوارها!

وفي سياق حديثنا حول استبعاد العناصر القيمية من مضمار تحديد اتجاهات الأفراد ومواقفهم حيال بعضهم بعضاً، نجد أن من المفيد استحضار مثال واقعي شائع يعكس تدهور الوضع الذي انتهينا إليه. ونعني هنا تلك "الدعاية" التي تروج لإحدى شبكات الهواتف المحمولة، والتي دأبت سائر محطات البث في التلفزيون الأردني على بثها خلال فترة انقضت منذ أشهر بكثافة ملفتة، حتى باتت موضعاً لتندر الناس وأرضية لابتداع سلسلة من الطرف والنكات. ووفقاً لتلك الدعاية، يغدو المعيار الوحيد الذي يؤهل الفرد للاندماج في الجماعة، بحيث يصبح "منها وفيها" هو اشتراكه مع بقية أفرادها في عضوية شبكة الهواتف ذاتها! ومن ثم، فإن الإنسان يقيم هنا بالاستناد إلى معيار اقتصادي بالغ السطحية والتهافت، بدلاً من أن يقيم بالاحتكام إلى أي من المعايير الجديرة بأن تتخذ ميزاناً حقيقياً لتقييمه، كالمعايير الأخلاقية، أو

=Qualitative Social Science Research Methodology, op. Cit., P.4.

(60) ثورندايك، روبرت؛ هيجن، الزرابيث. القياس والتقييم في علم النفس والفريية، ترجمة: عبد الله زيد الكيلاني و عبد الرحمن عدس، عمان: مركز الكتب الأردني، 1986، ص 480-481.

حتى الإنسانية، ويغدو كما تصوره تلك الدعاية عاجزاً عن الفوز بالشرعية كي يصبح من المقربين الذين يتم استقبالهم بالحبور وانفراج الأسارير، إلا إذا تمتع بتلك "الميزة" الاقتصادية ذات الطابع المادي البحت. وليس هذا غريباً على الإطلاق، فالإنسان في عرف المفاهيم المهيمنة التي يجود بها الغرب على العالم هو الإنسان الاقتصادي الذي تتحدد قيمته وفق معايير السوق والاستهلاك!⁽⁶¹⁾

6. ومن المداخل المنهجية التي تشغل مكانة متصدرة في المناهج النوعية: المقابلة المباشرة المعمقة، بل لعلها تعد من أبرز الوسائل لجمع البيانات، وفقاً لتلك المناهج. وتعتبر المقابلة عن عملية تفاعل لفظي بين فردين ضمن موقف مواجهة، يسعى أحدهما إلى استشارة بعض المعلومات والتعبيرات لدى الآخر. ولا تشكل المقابلة فيما ترتثيه المناهج النوعية مجرد عملية سطحية تتضمن السؤال والجواب، بل إنها تمثل نوعاً من الحوار البناء الذي يقيم وزناً معتبراً لشخصية الفرد، ويثمن عالياً أفكاره ورؤاه وتطلعاته، دون أحكام مسبقة يتبناها الباحث.⁽⁶²⁾ ولعل من نافلة القول الإشارة إلى أن المقابلة تتيح، إذا ما نفذت باقتدار، إمكانات خصبة لاستخلاص بيانات تفصيلية عميقة من المبحوثين، على اختلاف شرائحهم.

يبد أن المقابلة تعاني عدداً من المثالب، لعل من أبرزها كما يرى عالم الاجتماع المصري عبد الباسط عبد المعطي في ضوء خبرته البحثية الطويلة ما يتعلق بالأخطاء والتحيزات الناجمة عن الانتماءات الإيديولوجية والطبقية والقيمية التي يتبناها الباحث، التي يصعب تحرره منها أثناء إجراء المقابلة، على الرغم من مطالبة الاتجاه النوعي بذلك، فضلاً عن الحرج القابل للتولد لدى كل من الباحث والمبحوث بفعل المواجهة المباشرة، مما قد يؤثر بدوره في مجريات المقابلة ومسار التفاعل المعرفي فيها. وربما لا نغالي إذا ما شبهنا المقابلات البحثية في جانب منها بجلسات التحقيق التي تعرفها الأجهزة الأمنية والاستخبارية؛ إذ ينصب همّ المحقق أو الباحث على استخلاص "انتزاع" المعلومات "الاعترافات" من المبحوث، مع الميل في حالة المسرحية البحثية إلى

(61) السيد، حسام الدين. "التحيز للتفسيرات المادية: بحث مستخلص من كتابات الدكتور عبد الوهاب المسيري"، في: إشكالية التحيز: رؤية معرفية ودعوة للاجتهاد، مرجع سابق، ج2، ص 651.

(62) الزيرة، زهراء. مرجع سابق، ص 72.

تكلف اللطف وتقمص أدوار التودد للمبحوث، وذلك بقصد دفعه إلى الإفصاح عما يخفيه من معلومات، ودون أن يجد الباحث غضاظة في السعي للكشف عن التناقضات الكامنة في استجابات المبحوث "المتهم" وأفكاره. وبالاستناد إلى ما هو دارج وملاحظ، نستطيع القول إن الباحث قلما يعني بإطلاع المبحوث على الأهداف الحقيقية التي تقبع خلف تساؤلاته، بل إنه يتوخى في العادة طرح عدد من الأسئلة "كاشفة الكذب"، معتبرا ولو بصورة ضمنية أن المبحوث متهم مطعون بمصداقيته حتى تثبت براءته!

7. وتتضمن المداخل النوعية منهجية بحثية مهمة أخرى، هي دراسة الحالة. وتركز هذه المنهجية على استيضاح كل ما تعتبره هاماً وجوهرياً في وحدة معينة، قد تكون شخصاً، أو أسرة، أو جماعة، أو مؤسسة اجتماعية، أو مجتمعاً برمته، مولية وجهها شطر فهم دورة الحياة أو جزء مهم من هذه الدورة لتلك الوحدة. إنها محاولة للقيام بتحليل عميق مستفيض للتفاعل بين العوامل المختلفة التي تدخل في تشكيل بنية الوحدة المدروسة وتعيين سماتها الجوهرية.

وثمة من يجعل من أسلوب دراسة الحالة الأسلوب الأمثل لجمع حزمة متعددة المصادر والأنواع من البيانات والتعامل معها في سياق تناول متعدد الأبعاد لمقاربة الأحداث وتفسيرها؛ إذ إن من شأن القيام بجمع البيانات من مصادر متعددة تدعيم مستوى الثقة بفهم سلسلة القرارات التي تم اتخاذها في الحالة المدروسة، وكيفية الوصول إلى تلك القرارات، والآليات التي اعتمدت لتنفيذها، والنتائج التي تمخضت عنها. وتأسيساً على ذلك الفهم المعمق؛ نحاول التعرف على احتمال بروز مثل تلك العمليات والنتائج في حالة أخرى مشابهة، أو في سياق مرحلي لاحق.⁽⁶³⁾

من المؤكد أن اللجوء إلى مصادر متعددة لجمع البيانات حول موضوع معين يزيد من قدرتنا على فهم ذلك الموضوع وتكوين تصور أوضح عنه، بيد أن ذلك لا يسوّغ القول بإمكان إسقاط فهمنا على حالات مشابهة، أو الادعاء بضرورة اشتراك تلك

الحالات؛ ظروفًا وخصائص وملابس، مع تلك الحالة التي استندنا إليها في تشييد فهمنا للموضوع، دون أن نخضع تلك الحالات للدراسة الكافية.

وفيما هو معلن، يميل أغلبية أنصار الدراسات النوعية ودارسو الحالات بطبيعة الحال إلى إنكار طموحهم لتعميم النتائج التي يخلصون إليها عبر الرجوع إلى مجتمعات دراسية محددة على مجتمعات أوسع نطاقًا، وذلك بالانطلاق من استنكارهم فكرة تعميم ما يصدق في عالم الطبيعة على عالم الاجتماع، التي تروج في أوساط البحوث الكمية، متشبثين بالقول بخصوصية الظواهر ذات الصبغة الاجتماعية وتفردتها. غير أن تلك النظرة لا تحتفظ بقوتها على أرض الواقع في عديد من الحالات، وينعكس هذا في سعي بعض الجهات إلى استغلال نتائج دراسة حالة ما لمجتمع بحثي معين وتعميمها قصداً على مجتمعات أخرى دون توافر المسوغات الكافية لذلك، فما ينطبق على حركة "طالبان" مثلاً ينطبق على سائر الحركات الإسلامية في العالم!

8. ونأتي إلى المدخل المنهجي المعروف بتحليل المضمون، الذي لا ندري إذا كان بالإمكان إدراجه حقاً ضمن قائمة المداخل المنهجية النوعية؛ إذ تختلف الأقوال بشأنه، فهناك من يذهب إلى إلحاقه بعائلة المنهجيات الكمية، معتبراً أنه أسلوب بحثي قوامه وصف المحتوى الظاهر للاتصال وصفاً موضوعياً ذا طابع كمي منظم. وهناك من يميل إلى ترجيح الطابع النوعي له، وذلك بالنظر إلى الأعمال البحثية الأولى التي لجأت إلى توظيفه، التي غلب عليها السعي إلى الفهم وتحديد الدلالات لا تكميمها، كما هي الحال مثلاً في الدراسة الرائدة التي هدفت إلى فهم الآليات الثقافية والاجتماعية التي تحكم سير التفاعلات الجارية في المجتمع، التي نفذها عالم الاجتماع بيتيريم سوروكين (1889-1968) في بدايات عقد الثلاثينيات من القرن المنصرم، محاولاً استنطاق جملة من الأعمال الفنية والأدبية والموسيقية والفلسفية للكشف عما تكتنزه من دلالات.

والواقع هو أن منهجية تحليل المضمون تضع كلاً من أتباع المناهج الكمية وأندادهم من دعاة المناهج النوعية في وضعية محرجة؛ إذ إنها تعري سطحية أولئك وتفضح مزاعم هؤلاء. فأَي فهم حقيقي يمكن أن يحرزه الباحث الكمي لقضية احترام حقوق الإنسان في بلد ما إذا ما اكتفى برصد عدد المرات التي يتكرر فيها ورود مصطلح حقوق الإنسان على امتداد صفحات دستور تلك الدولة؟! وفي المقابل،

كيف يمكن للباحث النوعي أن يزعم أنه ينطلق من خلفية بريئة لا تشوبها الافتراضات والتحيزات المسبقة، في الوقت الذي لم يختَر فيه وحدات وفئات التحليل التي ستضبط عمله البحثي إلا بالاحتكام إلى تصورات قبلية معينة هي التي أملت اختياراته تلك؟! وإذا لم ينكر صاحبنا هذا استناد اختياراته التحليلية بالفعل إلى أرضية نظرية موجهة، فهل يكون بمنجاة من إسقاط عضويته في نادي الباحثين النوعيين، الذي ينص نظامه التأسيسي على ضرورة تحلل الراغبين في عضويته من رؤاهم وقناعاتهم المترسبة في أعماقهم، قبل أن يحظوا ببطاقة العضوية الفاعلة في ذلك النادي، الذي لا تمل هيئته العاملة إلى إقحام العنصر القيمي الأخلاقي في مجال الأنشطة التي يزاولونها!

خاتمة

من باب الإنصاف، وانطلاقاً من أن الحكمة هي ضالة المؤمن أينما وجدها فهو أحق بها؛ فقد يكون من الضروري الإشارة ولو على عجل إلى أن للمناهج الكمية والنوعية المتداولة على سبيلها جوانب إيجابية ومنافع عملية يمكن للباحث الاستفادة منها، بل يجدر القول إن من الاستحالة عملياً الاستغناء عن تلك المناهج؛ إذ إنها وسائط لا يمكن للباحث إلا أن يستخدمها في سياق سعيه إلى دراسة الظواهر وتحليلها. غير أن ما يمكن أن يصنع الاختلاف بين باحث وآخر هو منطلقاته المعرفية ومرجعياته الضابطة التي توجه سبل تعاطيه مع هذه التقنية المنهجية أو تلك.

فالمنهجيات الكمية قد تكون مفيدة في الدراسات المسحية والإحصائية الرامية إلى تكوين قاعدة معلوماتية عامة حول ظاهرة ما، أو تشكيل تصور أولي عام لأوضاع فئات اجتماعية معينة، وقد تكون مناسبة للاستقصاء السريع لآراء شرائح واسعة من الناس حول قضايا معينة تهمهم وتهم راسمي السياسات وصناع القرار، شريطة أن تتخلى عن هوسها المرضي بالتكميم، وأن لا تتورط في متاهات مشكلات التعميم، وأن تتجاوز النزوع إلى التبسيط المخمل وتجزئة المعطيات والوقائع وعزلها بطريقة تجعلها قاصرة عن التعبير الصادق عما تمور به ظواهر الواقع الفعلي من تفاعلات متداخلة ومعقدة.

أما المنهجيات النوعية، فإنها كفيلة بأن تؤمن للباحث فهما عميقا متبحراً للظواهر التي يتصدى لدراساتها، وذلك بالنظر إلى ما توفره من إمكانات الملاحظة المباشرة والتفاعل الحي المستفيض مع تلك الظواهر، على أن يخضع استعمال تلك المناهج إلى روح جديدة مغايرة للروح "الآثمة" التي تتحكم حتى الآن في كثير من تفاصيل استعمالها.

وعلى الرغم من الاستدراك الأخير الذي أشرنا عبره إلى جوانب إيجابية مفيدة في كل من المنهجيات النوعية والكمية، إلا أننا لا نملك إلا أن نؤكد مجدداً أن كثيراً من المناهج المتفشية في دوائرنا العلمية مناهج يمكن تشبيهها في وضعياتها واستخداماتها الراهنة بالمرتزقة، أو بعناصر الطابور الخامس؛ إذ تؤدي دوراً مشبوهاً في إشاعة الأخبار والمعارف الهزيلة التي لا تغني من الحق شيئاً في أوساطنا المعرفية، مسهمة في تشويه حقائق الواقع بتوصيفاتها وتأويلاتها المضللة، والحيلولة، من ثم، دون تمكن رادارتنا من رصد المخاطر الحقيقية التي تتهدد وجودنا، عن طريق صرف أنظارنا وجهودنا باتجاه موضوعات يغلب عليها طابع العقم والافتعال، من شأنها العمل على تعزيز واقع انكسارنا وتثبيته.

نقول إن من تلك المناهج ما يعيث بحالته الراهنة فساداً في بنانا المعرفية، ومن ثم فقد ارتأينا في هذه القراءة النقدية أن من واجبنا أن نعمل جاهدين على لفت أنظار المعنيين والمهتمين إلى وجوب التحقيق مع المناهج المهيمنة على ساحاتنا المعرفية، ووضعها في قفص الاتهام، بعد أن توافر لدينا من الشواهد ما قد يثبت ضلوعها في كثير من قضايا تجهيلنا وتشويش رؤيتنا وفهمنا لواقعنا. ونظن أن الأوان قد آن من أجل وقفة جدية لاستكناه حقيقة تلك المناهج، منطلقات وتطبيقات وتداعيات. وذلك مقدمة للعمل على غربلتها، وتمييز غنها من سميتها، من أجل الوصول إلى حكم مطمئن يقرر الإبقاء على الصالح منها، واستبعاد الطالح منها، أو محاولة تخليصه مما ارتبط به من شوائب وعوالق تنحدر بقدراته المعرفية وتسف بمستوياته الأخلاقية

والقيمية، ويكون ذلك الحكم في الوقت نفسه بمثابة الضوء الأخضر الذي يستدعي استنهاض الجهود الجادة وتضافرها، باتجاه تطوير البدائل الأكثر صلاحية وفاعلية.⁽⁶⁴⁾

لكن تلك الوقفة المفترضة تتطلب الابتداء بتحديد دقيق للمنطلقات المعرفية التي ينبغي الاحتكام إليها لتعين ما هو "الغث" وما هو "السمين" بالنسبة لنا، وما يمكن أن نتبناه، أو نرفضه، أو نصوبه. والواقع أن هذا هو المتبغى الرئيس الذي تسعى الورقة إلى توجيه الأنظار إليه؛ إذ إن القضية المنهجية التي نثيرها هنا لا تكمن في استخدام هذه التقنية المنهجية أو تلك، فالمفترض في الباحث أن يكون قادراً على تحديد الأدوات المنهجية الأكثر ملاءمة لتمكينه من مقارنته موضوع بحثه، وذلك بالاستناد إلى اعتبارات مختلفة تتعلق بطبيعة أسئلة البحث، وأهدافه، وحدوده، ونوعية البيانات المراد استخلاصها. وقد يقرر الباحث، وفق تلك الاعتبارات، اللجوء إلى توظيف أكثر من أداة منهجية واحدة في الآن عينه؛ الأمر الذي قد يمكنه من تحقيق إحاطة أوسع وأشمل وأعمق بموضوعه المدروس، غير أن هذا على أهميته ليس هو مرتبط الفرس، ولا هو جوهر الموضوع؛ إذ إن الأمر يتعلق، في الأساس، بالمنطلقات المعرفية التي يضعها الباحث نصب عينيه وهو يعد العدة لإجراء البحث. فمن الضروري للباحث المبادرة إلى الاسترشاد بمنطلقاته المعرفية قبل الشروع في بحثه، واستحضار تلك المنطلقات كي تكون بمثابة النبراس الذي يضيء له عتم الطريق، ويوجه له خطواته البحثية. ولعل من أفعال السبل وأكثرها مباشرة لاستدعاء تلك المنطلقات التي تتصل بالموقف الحقيقي للإنسان من نفسه ومن وجوده كله، التي يجدر بكل باحث أن يكون صادقاً مع نفسه بشأن موقفه منها طرح عدد من التساؤلات المركزية التي لا بد منها، وأهمها:

ماذا أريد أن أعرف، أو ما الذي أريد أن أدرسه؟

هل يمكن أن أعرف حقاً ما أنا بصدد السعي إلى معرفته؟

لماذا أريد أن أعرف؟

(64) لعل من المفيد في هذا السياق الاطلاع على محاولة مهمة جاءت بغرض تجاوز مشكلات المناهج البحثية الكمية والنوعية، وذلك في معرض سعيها إلى اقتراح صيغة إسلامية للبحث التربوي الذي لا ينفصل عن البحث الاجتماعي، انظر: عبد الحليم، أحمد المهدي. **التحديات التربوية للأمة العربية**، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 107-155.

كيف لي أن أعرف؟

فعندما يتساءل الباحث بشأن ما يريد معرفته، فإنه يفتح الباب هنا للتساؤل حول ما يمكن تسميته بمشكلة البحث، بأوسع ما يمكن أن تحمله العبارة من دلالات. فمن زاوية منهجية، ثمة علاقة وثيقة بين اختيار المشكلة البحثية واختيار الأدوات الأكثر قدرة على مقارنة تلك المشكلة. ومن زاوية أعم، قد يعكس اختيار المشكلة البحثية جوهر موقف الإنسان من نفسه ومن الحياة والكون. فعلى سبيل المثال، قد يحاول "باحث" ما معرفة العوامل التي من شأنها تدعيم النظام الرأسمالي وتمكينه من تذليل العقبات التي قد تحد من قدرته على تحقيق أهدافه في تعظيم أرباحه وتوسيع آفاق سيطرته على العالم، بينما يجهد "باحث" آخر نفسه في العمل على تعرف السبل الكفيلة بالوقوف أمام توحش ذلك النظام ومجابهة آليات الاستغلال الثاوية فيه. لا نطن أن هذا وذاك يستويان، ونظن الفارق واضحاً بين الدلالات العميقة لأبعاد اختيار المشكلتين، وللمنطلقات التي تحكم كلا من الباحثين في اختياريهما!

وعندما يتساءل الباحث حول ما إذا كان بإمكانه أن يحرز معرفة حقيقية تتعلق بموضوع بحثه، فإن جزءاً من اهتمامه يتوجه إلى تتبع قائمة الأدوات المنهجية المتوافرة، التي تمتلك القدرة على تمكينه من إحراز تلك المعرفة. وقد يجد الباحث، باستعراض ما هو متوافر لديه من الأدوات البحثية، أن تلك الأدوات قاصرة عن مساعدته على إحراز مبتغاه في مقارنة الظاهرة التي تستثير اهتمامه. فمن باب التمثيل، ما الأدوات التي يمكن له أن يجندها لدراسة ظواهر الغيب والقضاء والقدر؟! الأمر الذي يقنعه بالإحجام عن هدر طاقته فيما لا جدوى من ورائه، ويقيه خطر خوض مغامرة عبثية تحت مسمى البحث العلمي، لن تقوده في أفضل الأحوال إلا إلى مطاردة "علم لا ينفع"، أو استنزاف الوقت والمال والجهد دونما فائدة ترجى، والانكفاء على عقبيه في نهاية المطاف بخفي حنين!

أما عندما ينتصب سؤال "ماذا" في وجه الباحث، ويسائل نفسه بشأن الأسباب التي حدثت به إلى إجراء البحث والغايات التي يطمح إلى تحقيقها فإن جوهر وجوده الإنساني يصبح على المحك. ويغدو مهياً لوضع قدميه على أحد النجدين: طريق الغواية أو درب الهداية. فهل يجري الباحث بحثه وكل همه منصرف إلى إحراز مجد أدبي أو

اكتساب شهادة أكاديمية يعلقها مباحاة على جدار غرفة استقبال الضيوف في بيته؟ أم يجريه بهدف ترقية أكاديمية ترفع درجته الوظيفية وتضيف إلى دخله حفنة من الدراهم؟ أم يجريه تزلفاً لإحدى المؤسسات الغربية التي قد لا ترتفع نواياها فوق مستوى الشبهات؟ وما أكثر المؤسسات الغربية في عالمنا الإسلامي التي أضحت تشكل عبر وكلائها المحليين من سماسرة البحث ومرترقته معاقل راسخة للتجسس والتشكيك بقيم الأمة وثوابتها الحضارية؛ أم أنه يجريه في المقابل وهو يضع نصب عينيه خدمة الناس، والإسهام في تخفيف معاناتهم، وحل مشكلاتهم، وتحسين أحوالهم؟ ساعياً بذلك إلى إرضاء خالقه تعالى، وإعمال رسالة استخلافه على الأرض، باعتباره كائناً يحمل مسؤولية تعمير الأرض بما ينفع الناس، ويوقن بأنه سيسأل عما فعله بعلمه ذات يوم؟ ونميل إلى القول بأن "الباحث" الذي تسيره الأهداف والمعانم الدنيوية المادية، وتحركه المصالح والمطامع الذاتية؛ سيميل إلى الاستسهال واختيار الأدوات المنهجية الأقل كلفة واستهلاكاً للوقت والمشقة، ولو كان ذلك يعني التضحية بإحراز فهم حقيقي عميق للظاهرة موضع الاهتمام، الاهتمام السطحي بطبيعة الحال! وما أكثر ما تضخه إلينا مؤسسات بحوثنا المنكوبة بأصحابها وإداراتها التي لا تشكل في كثير من الحالات أكثر من شركات غير معنية إلا بالتكسب والارتزاق من "البحوث" التي قد لا تساوي قيمتها العلمية والعملية ثمن المداد الذي يهرق في طباعتها، ولا حول ولا قوة إلا بالله!

ويأتي سؤال "كيف" كي يضع الباحث مباشرة في حانوت الأدوات المنهجية، كيما يختار منها ما يراه الأنسب لأغراض دراسته. ويحتكم الاختيار هنا فيما يحسن إلى جملة العناصر التي سلفت الإشارة إليها، غير أن ما يجري غالباً هو الارتكان إلى منطق الربح والخسارة، ويجد الباحث نفسه وقد دخل مع نفسه أو مع الجهات الممولة في مساومات ومفاوضات لا تهدف إلا إلى تقليص النفقات إلى حدودها الدنيا الممكنة، ومن هنا يمكن تفهم ظاهرة غدو الاستبيانات وما شاكلها من تقنيات منهجية رخيصة القيمة والجدوى السلع الأكثر رواجاً لدى سماسرة البحث وتجاره ومقاوليه في هذا الزمان، ومن هنا يمكن تفهم ظاهرة الإقبال على ما يمكن تسميته ببحوث "الموضة" الدارجة، أو بحوث "الشطائر السريعة"، التي لا تستدعي توافر ميزانية ضخمة لإجرائها، في مقابل الإعراض عن الاهتمام في بحوث جدية وعميقة ومهمة، نظراً لما

تستلزمه هذه الأخيرة من ميزانيات كبيرة يزهد كثير من الجهات المعنية في مجرد التفكير بتوفيرها. والمقولة المؤلة جاهزة لتبرير هذا الوضع المأزوم: في آخر المطاف، ليس ثمة من يقرأ، وإذا قرأ أحدهم فإنه لن يفهم، وإذا فهم صاحبنا فإنه لن يعمل بما فهمه!

وأخيراً، فإن المجال الذي يمكن للباحث أن يتحرك فيه على صعيد اختيار أدواته البحثية والتعامل معها هو مجال واسع، غير أن ما هو مهم هنا هو أن لا يتجاوز ذلك المجال الإطار الذي تحدده منطلقاتنا المعرفية الإسلامية، بما تؤكد هذه الأخيرة من مبادئ وقيم أخلاقية تحفظ للإنسان كرامته، وتشدّد على مسؤوليته وحقه في تقرير مصيره، وعلى ضرورة التزامه في كل حركاته وسكناته بمقتضيات الأمانة التي وجد من أجل حملها، خليفة لله على هذه الأرض، وما أحوجنا نحن أهل البحث والعلم، بوجه خاص، إلى الارتقاء بأنفسنا كيما نكون أهلاً لأداء تلك الأمانة الثقيلة، جعلنا الله جميعاً أهلاً لحملها، إنه سميع مجيب الدعاء.